الاتفاقيات النفطية بين إمارات الساحل وبريطانيا ١٩٢٢ – ١٩٧٠ (*)

د . عبدالله سليمان المغني
أستاذ مساعد قسم التاريخ والحضارة الإسلامية
كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة الشارقة

باحثة/ سعاد عبدالله الهامور
كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة الشارقة

ملخص البحث:

تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال التعرف على أبرز الاتفاقيات (الامتيازات) النفطية المجحفة، التي قامت بريطانيا صاحبة النفوذ في منطقة الخليج والإمارات خلال النصف الأول من القرن العشرين بإبرامها مع حكام الإمارات بما يتناسب ومصالحها وأهدافها الاستعمارية، وستتطرق الدراسة إلى نقاط هامة تتمثل في بداية ظهور النفط في المنطقة وعقد الاتفاقيات والظروف التي أحاطت بها ، مرورًا بصور التنافس البريطاني الأمريكي على نفط منطقة الإمارات، سواء كان على اليابس أو في قاع الخليج، كما ستتطرق الدراسة إلى ذكر العديد من الأمثلة على هذه الاتفاقيات الجائرة وكيف تم تعديلها بعد ذلك لتصبح اتفاقيات مناصفة ، أيضًا تعرض هذه الدراسة تحليلًا لهذه الاتفاقيات ، وانتهت هذه الدراسة بعرض ما ترتب على هذه الاتفاقيات من نتائج بعضها لا زال مستمرًا حتى اليوم. وخلصت الدراسة إلى قيام بريطانيا باستغلال الفقر المدقع الذي كانت تعيشه إمارات الساحل، من خلال تكبيلها بهذا النوع من الاتفاقيات طويلة الأجل، إضافة إلى سعيها المستمر لاحتكارها لهذه الامتيازات دون تفعيلها بالصورة المثلى.

الكلمات الدالة : الاتفاقيات ، النفط ، إمارات الساحل ، بريطانيا.

Oil agreements in the emirates of the coast

ABSTRACT

(*)مجلة "المؤرخ المصرى عدد (٥٨) يناير ٢٠٢١.

The importance of this study lies in highlighting the most unjust oil agreements (concessions) that Britain, which had influence in the Gulf region and Emirates during the first half of the twentieth century, made as a deal with the rulers of the Emirates to commensurate with its interests and colonial goals. This study will address: the important points represented in the first period of the emergence of the oil in the region, the conclusion of agreements, the surrounding circumstances, the images of the British-American competition over the oil of the Emirates region - whether on land or at the bottom of the Gulf - as well as mentioning many examples of these unfair agreements and how it was amended after that to become equal agreements. This study also presents an analysis of these agreements. This study ended up with a presentation of the results of these agreements, some of which are still ongoing today. As a result, The study concluded that Britain exploited the extreme poverty that the emirates of the coast were experiencing during this time, by giving them those unfair long-term agreements, in addition to its continuous efforts to monopolize these privileges without activating them in the optimal way.

KEY WORDS: Agreements, Oil, Emirates of cost, Britain

مقدمة

تعد الوثائق حجر أساس في دراسة تاريخ أي دولة، لا سيما تاريخها الحديث والمعاصر، ويعزى السبب في ذلك إلى حجم المعلومات كمًّا وكيفًا الذي تم تدوينه فيها، إضافة إلى اختلافها باختلاف الوضع السياسي والاقتصادي في المنطقة. وبحكم وجود المصالح البريطانية في منطقة الخليج عامة والإمارات خاصة، فإنها لجأت إلى عقد وتوقيع العديد من الاتفاقيات لضمان استمرار مصالحها. ومن هذه الاتفاقيات التي حرصت بريطانيا على تكبيل حكام المنطقة بها خلال فترة ما قبل قيام الاتحاد هي الاتفاقيات النفطية. لذلك ارتأت الدراسة ضرورة إفراد بعض هذه الاتفاقيات النفطية بدراسة مستقلة لتسليط الضوء عليها عن كثب، لا سيما من خلال عرض هذه الوثائق أو الخرائط ذات الصلة بالموضوع وتحليلها بشيء من الموضوعية، وذلك للنتائج الخطيرة التي نجمت عنها.

ولأجل تحقيق هذه الغاية، اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التاريخي

الاسترادادي لبعض المعلومات الواردة فيه، إضافة إلى المنهج التحليلي القائم على عرض بعض الوثائق ذات العلاقة بالموضوع ومن ثمَّ تحليلها واستخراج ما بها من دلالات.

بداية الاكتشافات النفطية في منطقة الخليج:

لقد كانت البدايات الأولى لبريطانيا بمحاولاتها لاستكشاف النفط في منطقة الخليج، في عام ١٨٧٢ م وذلك عندما أعطى الشاه نصر الدين[١] امتيازًا لدى (رويتر) [٢] للتنقيب عن المعادن، مشتملًا التنقيب عن النفط أيضًا وذلك لمدة تصل إلى ٧٥ عامًا ، ومع الوقت حدث تغيير في هذه الامتيازات التي حصلت عليها بريطانيا في فارس.[٣]

بعد اكتشاف النفط في فارس أصبح يقينًا للشركات البريطانية وجود النفط في الدول المجاورة لفارس كالعراق والدول الواقعة على الساحل الغربي للخليج العربي، ولم يخطئ حدس هذه الشركات، فقد اكتشف النفط في البحرين عام ١٩٣٢م، وفي المملكة العربية السعودية والكويت عام ١٩٣٨م، إلا أن عملية الإنتاج والتصدير لم تبدأ بصورة فعلية في غالبية تلك الدول إلا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث شهدت المنطقة في أعقاب الحرب تحولات سياسية جذرية، ويعود السبب في ذلك إلى الانسحاب البريطاني من شبه القارة الهندية عام ١٩٤٧م، واكتشاف احتياطات ضخمة من النفط في منطقة الخليج العربي، مما أكسبها أهمية استراتيجية، وهذا يعني الانتقال إلى مرحلة جديدة من صراع القوى الدولية بسبب المكانة البارزة التي احتلتها المنطقة على خريطة الإنتاج العالمي للنفط. [٤]

دوافع التنافس الإنجليزي الأمريكي للحصول على امتيازات:

كانت إحدى النتائج الواضحة الجلية للحرب العالمية الثانية أفول نجم القوى الاستعمارية القديمة وخاصة البريطانية والفرنسية بالتدريج، وبالتالي انفتاح أبواب العالم بعد هذه الحرب الطاحنة على مصراعيها للولايات المتحدة

الأمريكية التي نفضت عن نفسها سياسية العزلة لتسعى على قدم وساق في مجال الاستثمارات العالمية التي ما عادت حكرًا على أوروبا. لقد تبدلت وظيفة الخليج في أجندة الاستراتيجية البريطانية، وبرزت استراتيجيات عالمية مغايرة بعد أن أصبح الخليج مصدرًا لطاقة " العالم الحر ". لقد اقتصرت وظيفة الخليج في الاستراتيجية البريطانية قبل دخول الاستثمارات الأمريكية فيه على حماية أمن درة التاج البريطاني الهند، فقد اتخذ البريطانيون – منذ أن أنشئت إمبراطوريتهم في الهند عام ١٨٥٨م – الخليج العربي حدودًا أمنية أغلقوها أمام أي قوة منافسة أخرى، إلا أن الخليج كان قد اكتسب بعد الحرب العالمية الثانية – قبل أن تخرج الهند من قيد الاستعمار البريطاني – بعدًا استراتيجيًا أمنيًّا لقوى دولية أخرى، وبعدًا اقتصاديًّا. (٥)

خطت السياسة البريطانية خطوة بعيدة النظر، رغبة منها في حماية " البحيرة البريطانية" من النفوذ الخارجي، سواء كان نفوذًا سياسيًّا أو تجاريًّا أو اقتصاديًّا، ولا ننس زيارة اللورد كيرزون (G.N.Curzon) الشهيرة لحكام الخليج عام ١٩٠٣م، والتي كان هدفها الرئيس إظهار وإعلاء العلم البريطاني، وهي إشارة صريحة تعني إثبات الوجود. وفي فترة زمنية لاحقة كان المقيم السياسي البريطاني في المنطقة يحبذ أن تعمل شركة نفط بريطانية وحيدة في شبه الجزيرة العربية، فكتب يقول: " أفترض أن الشركة ذاتها سوف تقوم بالتنقيب عن النفط في طول الساحل العربي، وفي عمان بحيث يمكن وصفها بأنها شركة نفط شرق الجزيرة وعندئذ يقال لها شركة نفط شبه الجزيرة العربية، أو شركة النفط الإنجليزية العربية، وهذا أفضل" . (٦)

التنقيب في إمارات الساحل:

لم يكن في نهاية خمسينيات القرن الماضي ما يؤكد أن شركة نفط العراق سوف تجد نفطًا بكميات تجارية في صحراء الساحل المتصالح، وقد عبر الشيخ شخبوط بن سلطان آل نهيان(٧) عن استيائه الشديد من هذا الأمر قائلًا : "

طالما حفر البريطانيون بحثًا عن النفط هنا ولكنهم لم يجدوا شيئًا، وإني أعرف الأمريكيين جيدًا، لقد وجدوا النفط لسعود كما وجدوه لآل خليفة في البحرين ولآل الصباح في الكويت، لذا أفلا تعتقدون أن علي طرد البريطانيين وإحضار الأمريكيين؟ (٨)

لقد كان ذلك سؤالًا لا يحتاج إلى إجابة، فالشيخ شخبوط كان مدركًا تمامًا بكل ما يتعلق بالتكوين الدولي لشركة نفط العراق وبالتزاماته وفق المعاهدة والامتيازات التي ربطته بالبريطانيين، ولكنه ما كان ليقول مثل هذا الكلام إلا لما حل به من إحباط في سنوات خيبة الأمل، وهنا نشير إلى أمر هام ألا وهو إعجاب حكام شبه الجزيرة العربية بالخبرة الأمريكية في مجال التنقيب الناجح عن النفط.

لقد أسست شركة نفط العراق في عام ١٩٣٥م شركة فرعية سميت شركة الامتيازات النفطية، بهدف الحصول على امتيازات جديدة في الخليج العربي، ثم تفرعت منها شركة أخرى هي شركة تطوير نفط الساحل المتصالح التي تولت البحث عن النفط في إمارات الساحل. وعلى الرغم من أن حكام الإمارات قاموا بتوقيع اتفاقيات الامتيازات النفطية ١٩٢٢م، إلا أن الشركة لم تبدأ بمباشرة عملية التنقيب بسبب اندلاع الحرب العالمية الثانية إضافة إلى صعوبة عمليات التنقيب الناجمة عن صعوبة إمكانية العمل والنقص في المعدات. وبحلول عام ١٠٤٦م قام أحد مندوبي الشركة بفتح مكتب في دبي، وكان هذا الأمر بداية مهدت للمساحين وأطقم الحفر للقيام بأعمالهم.

في عام ١٩٥٠م تم حفر أول بئر نفطية في إمارات الساحل وبالتحديد في منطقة رأس الصدر(٩) ولكن النفط لم يظهر، وكانت المحاولة الثانية في منطقة جبل علي(١٠) وأيضًا باءت المحاولة بالفشل، أما المحاولة الثالثة والتي كانت بمثابة فاتحة خير على الشركة والإمارات هي التنقيب في منطقة مربان الواقعة في جنوب غرب أبوظبي حيث تم اكتشاف النفط الأمر الذي بث التفاؤل والأمل للحكام والشركة على السواء. (١١)

وفي عام ١٩٥٨م عادت الشركة إلى إمارة أبوظبي واستأنفت عمليات التنقيب، وسجلت نجاحات كبيرة لها في عمليات التنقيب واكتشاف النفط في البر، في حين استطاعت شركة أدما العاملة في المناطق البحرية أن تسبقها في اكتشاف أول حقل نفط بحري ألا وهو أم الشيف في عام ١٩٥٨م.

صور التنافس البريطاني الأمريكي على نفط منطقة الإمارات:

لقد شهدت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى قيام منافسات حادة بين بريطانيا والولايات المتحدة حول نفط منطقة الخليج، لا سيما بعد أن بات متوقعا وبدرجة عالية جدًّا اكتشافه وذلك بعد ظهوره في جنوب فارس ١٩٠٨م، لذا كان لزامًا على بريطانيا أن تلجأ إلى تطبيق واحدة من سياساتها الكثر، وفي هذا المقام لجأت إلى سياسة التعهدات غير المتكافئة مع حكام المشيخات العربية خلال العقدين الثاني والثالث من القرن الماضي، والتي كان من بين بنودها بأن تكون هي صاحبة الحق في عمليتي البحث والتنقيب عن النفط في مشيخاتهم.

أما الولايات المتحدة فقد خولت لنفسها حق التطلع للحصول على امتيازات نفط المنطقة، مستندة في ذلك إلى ما تمتلكه من خبرة وإمكانات عالية في مجال البحث والتنقيب عن البترول، ورغبة في الحفاظ على مخزونها البترولي حتى لا يتعرض للنضوب في وقت قصير، عندها بدأت الولايات المتحدة بمطالبة بريطانيا بسياسة الباب المفتوح،[١٢] وذلك على أعقاب سياسة الباب المغلق التي كانت تنتهجها بريطانيا.

لقد كانت المنافسة على ساحة مشيخات الساحل العماني محتدمة بين المصالح الإنجليزية والتي كانت متمثلة في شركة البترول الإنجليزية الفارسية من ناحية، والمصالح الأمريكية المتمثلة في شركة ستاندرد أويل أف كاليفورنيا (SOCAL)، وقد استند الإنجليز إلى التعهدات التي حصلوا عليها من حكام المشيخات في عام ١٩٢٢م، لكي تحصل شركة (Rataioan Company Ltd) المتفرعة عن شركة البترول الإنجليزية الفارسية على حق القيام بأعمال الكشف

والتنقيب والبحث عن البترول في مشيخات الساحل العماني، فيما عدا أم القيوين وكلباء خلال عامي ١٩٣٥ – ١٩٣٦م. (١٣)

في عام ١٩٣٦م تأسست شركة استثمار بترول ساحل الصلح البحري المحدود (PDTC) والتي أبرمت اتفاقيات مع مشيخات الساحل العماني في عامي ١٩٣٨ – ١٩٣٩م، الأمر الذي لاقى استحسان الأمريكيين على اعتبار أنهم ممثلون في شركة بترول العراق. (١٤)

ومن الأمور التي زادت في تردي الموقف البريطاني هو أن حكام المنطقة أيقنوا بأن شركة نفط كاليفورنيا على أتم الاستعداد لتقديم أفضل الشروط مقارنة بشروط الشركة البريطانية، كما أن الحكام أبدوا ترحيبهم بالمفاوضات مع شركة كاليفورنيا، وهنا نشير إلى أمر هام ألا وهو أن هذا التعاطف بين الطرفين لم يأت من فراغ، بل كانت هناك اتصالات سرية فيما بينهم بدليل قيام حاكم رأس الخيمة بمراسلة حاكم دبي مصرحًا له بنيته حول رغبته بالكتابة إلى شركة نفط كاليفورنيا ليطلب منهم إرسال ممثليهم لمناقشة الامتيازات في الإمارة. (١٥)

استمرت المنافسات الإنجليزية الأمريكية قائمة طوال فترة ما بين الحربين العالميتين للحصول على امتياز بترول منطقة الخليج العربي، وإذا كان الإنجليز لهم قدم السبق في الحصول من مشيخاتها على تعهدات بمنحهم وحدهم حق التنقيب عن البترول في أراضيهم، فإن تلك التعهدات لم تقف يومًا عائقًا في وجه الأمريكيين والتي تكللت جهودهم بالنجاح، لا سيما بعد أن تمكنوا من الحصول على امتيازات البترول من خلال شركة بترول العراق أو الشركات البترولية المتفرعة عنها. (١٦)

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٤٥م، فقد الخط الجوي أهميته العسكرية، عندها قررت بريطانيا اللجوء إلى إحدى سياساتها والتي عرف عنها التلون والتغير باستمرار، وهذه المرة كانت سياستها التي اتبعتها هي التقرب والتودد من حكام الساحل العربي للخليج العربي، وذلك بسبب توقعات اكتشاف النفط في المنطقة ، فعلى سبيل الذكر لا الحصر، قامت في عام

١٩٤٦ بتحويل استراتيجيتها من السواحل الشرقية للخليج العربي إلى السواحل الغربية، حيث نقلت المقيمية البريطانية من بوشهر إلى البحرين [١٧]

وعندما أدركت وأيقنت تزايد مصالحها الاقتصادية في إمارات الساحل المتصالح قامت بتعيين ضابط سياسي مقيم عام ١٩٤٩م، على أن يكون بالإشراف المباشر للمقيم السياسي بدلًا من الوكيل السياسي في البحرين. [١٨]

كما قامت بريطانيا بإنشاء وكالة سياسية في الشارقة ثم نقلتها إلى دبي عام ١٩٥٣م، وفي عام ١٩٥٧م تم تعيين مساعدًا للمعتمد البريطاني والذي اتخذ من أبوظبي مقرًّا له، أما في عام ١٩٦١م، وبعد اكتشاف النفط تحول هذا المساعد إلى معتمد دائم. [١٩]

وبعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها في عام ١٩٤٥م، نقلت بريطانيا نشاطها إلى الساحل المتصالح ورسمت سياستها في السيطرة على المنطقة بثلاث قواعد رئيسة، ألا وهي:

١ – منع أي قوة دولية منافسة لبريطانيا من بسط نفوذها على الخليج أو حتى على جزء منه.

٢ – القضاء على أي قوة بحرية محلية في المنطقة قد تنافسها أو تسبب لها إزعاجًا.

٣ – الحفاظ على الكيانات الصغيرة لإمارات الخليج العربي في سيطرتها. [٢٠]

إن مجرد وجود مثل هذه التوقعات للكشف عن النفط في المنطقة، فرض على بريطانيا أن تعنى بالأمن الداخلي للساحل المتصالح، والذي لا يمكن بدونه استقرار الأوضاع إضافة إلى ضمان تجوال البعثات الجيولوجية بكامل حريتهم ودون تقييد أو تضييق، هذا الأمر أدى ببريطانيا إلى شروعها بإنشاء قوات مسلحة عام ١٩٥٠م عرفت باسم "قوة ساحل عمان" والتي تم وضعها في سلطة الوكيل البريطاني في دبي. [٢١] إضافة إلى إنشاء مجلس الإمارات المتصالحة في العام ١٩٥٢ ، ومكتب تطوير الإمارات المتصالحة عام

١٩٦٥م. (٢٢)

وللمحافظة على حقوق التنقيب عن النفط، قامت بريطانيا بترسيم الحدود في المنطقة. كما عينت ممثلين سياسيين بريطانيين بدلًا من الممثلين العرب. كما وضعت قواعدها العسكرية بالبحرين والشارقة وجزيرة مصيرة العمانية في حالة تأهب قصوى في أعقاب مطالبة عبد الكريم قاسم بالكويت عام ١٩٦١م.(٢٣)

امتداد التنافس إلى نفط قاع الخليج:

فجَّر الرئيس الأمريكي هاري ترومان في عام ١٩٥١م إعلانًا غير متوقع بالنسبة لشركات التنقيب البريطانية، عندما أعلن بأحقية الشركات الأمريكية بالتنقيب في الجرف القاري في عام ١٩٤٥م، الأمر الذي ترتب عليه اندلاع العديد من النزاعات القانونية بين الشركات النفطية صاحبة الامتيازات من جهة، والعديد من الدول النفطية من جهة أخرى. ولم يكن الشيخ شخبوط غافلًا عما كان يحدث من حوله، والدليل على هذا عندما نشب نزاع بين الشيخ شخبوط والشركة البريطانية على إثر قيام الشيخ شخبوط بمنح حق امتياز التربة المغمورة في الجرف القاري التابع لمشيخة أبوظبي إلى شركة (سوبيريور أويل أوف سان فرانسيسكو الأمريكية) عام ١٩٤٩م، وذلك عقب إعلان سيادة أبوظبي على الجرف القاري على امتداد سواحلها. كان عدم تضمن عقد الامتياز الموقَّع في ١٩٣٩ على مصطلح «الجرف القاري»، بالرغم من استخدامه كمصطلح جغرافي يرجع إلى عام ١٨٩٨، قاصمة الظهر للشركة صاحبة الامتياز. وعلى الرغم من ذلك، فقد تمادت الشركة في ادعائها بأن التربة المغمورة للجرف هي جزء من امتياز ١٩٣٩. وحين استحكمت حلقات النزاع، واستحال الاتفاق، لجأ طرفا النزاع إلى التحكيم طبقًا لما نص عليه أحد بنود الامتياز. توجه الشيخ شخبوط إلى باريس في شهري أغسطس وسبتمبر ١٩٥١ لحضور التحكيم، وكان الشيخ زايد برفقته. وفي أغسطس ١٩٥١، أصدر القاضي إسكويث حكمًا بأحقية حاكم أبوظبي في التصرف في التربة

المغمورة الواقعة تحت المياه الإقليمية لإمارته، وبالتالي بطلان دعوى الشركة البريطانية. [٢٤]

من ناحية أخرى كان تفعيل امتياز النفط البحري في دبي بطيئًا، فبعد أن حصلت شركة دارسي على أول امتياز بحري عام ١٩٥٤م، علقت الأمورعدة سنوات حتى اكتشاف النفط عام ١٩٦٦م في حقل فتح، ومع أن حقول دبي لم تكن في ضخامة حقول أبوظبي، إلا أنها مكنت دبي من تمويل عدد من المشروعات الكبرى الجديدة على منطقة الخليج العربي. لقد كان الاهتمام المتزايد بالحدود البحرية من بين تبعات التنقيب عن النفط البحري، وتطلب منح هذه الامتيازات للحدود المتجاورة تحديد تلك الحدود بوضوح لتجنب النزاعات، مثل تلك التي نشبت في جبل علي. وكانت شركة تطوير نفط الساحل المتصالح قد طلبت من المقيم السياسي إجراء مسح لمناطق قاع البحر في المشيخات الشمالية، وهذا بدوره استلزم وضع نقاط حدودية بطول الساحل المتصالح، وهذا بدوره كان مصدر قلق لأكثر من شركة تنقيب نفطية وبالأخص شركة بريتش بتروليم المحدودة من حدود الامتياز البحري لشركة دبي العاملة في المناطق البحرية[٢٥]، ونشب خلاف بين قطر وأبوظبي بشأن جزيرة حالول إلى أن قررت بريطانيا أنها لقطر، في حين تحتفظ أبوظبي بعدة جزر. لم يعجب ذلك الشيخ شخبوط، ولم يغفر للبريطانيين أنهم كانوا السبب في خسارة جزيرة حالول، كما ظل على خلاف مع حاكم دبي بشأن الحدود المشتركة بينهما. [٢٦]

أمثلة على الاتفاقيات المجحفة للاستحواذ على نفط الإمارات:

حين شعرت بريطانيا بوقع أقدام الأميركيين يقترب من مناطق نفوذها عشية انقشاع الحرب العالمية الأولى، سارعت إلى إبرام التعهدات النفطية، وذلك في عام ١٩٢٠ والتي قضت بتعهد الحكام بأنه في حال اكتشاف النفط في أراضيهم، لا يتم منح عقود الامتياز إلا لمن ترتضيه الحكومة البريطانية،

وقد كانت الحكمة من وراء أخذ تلك التعهدات هي الرغبة في عدم إثارة الشكوك تجاه النوايا البريطانية، وذلك أخذًا برأي أحد الساسة البريطانيين الذي رأى بأنه من الأفضل الحصول على تعهدات شبيهة بتلك المبرمة مع شيخي الكويت والبحرين، ومن ثم السعي بعد ذلك للحصول على امتياز نفطي إذا ما رغبت في ذلك شركة النفط الأنجلو فارسية. (٢٧)

إن من الأسباب التي أدت إلى تأخير عقد امتيازات بترولية في إمارات الساحل هي السياسة التي اتبعها المقيم السياسي البريطاني في الخليج، وذلك عن طريق منع الباحثين عن النفط سواء كانوا من البريطانيين أو الأجانب من دخول الإمارات بحجة أن المنطقة غير آمنة لحياة «الرجل الأبيض» وبسبب عزلة المنطقة الطويلة . (٢٨)

إن زيارة عدد من ممثلي شركة " تنمية النفط (الساحل المتصالح) المحدودة " للساحل المتصالح، وقيامهم بمفاوضات وصفت بالعسيرة والمطولة، انتهت بتوقيع الحكام على الاتفاقيات المطلوبة. ومما لا شك فيه أن حكام مشيخات الساحل كانوا يعلقون الآمال الكبيرة في الحصول على العوائد الاقتصادية المجزية، هذا الأمر دفعهم للتفاوض مع ممثلي الشركات بما يتعلق باتفاقيات الامتيازات، فلقد كانت سبع مشيخات، ولكل منها طموحاتها ومآربها المختلفة، وبعد العديد من المفاوضات والتي كانت على مراحل مختلفة، أمكن التوصل إلى اتفاقيات الامتيازات على النحو التالي:

اتفاقيات النفط الأولى (الامتيازات القديمة):

وهي اتفاقيات أبرمتها الحكومة البريطانية مع إمارات الساحل في ثلاثينيات القرن الماضي، ويظهر فيها بشكل واضح وجلي مدى الإجحاف في بنودها، حيث دخلت الحكومة البريطانية كطرف في الصراع بين الشركات البريطانية والأمريكية، وفُرضت الشركات البريطانية على الإمارات فرضًا قسريًّا على الرغم من أن تلك الشركات ظلت قرابة الثلاثين عامًا دون أن تشرع بحفر بئر واحدة. أيضًا لا بد من الإشارة أنه في اتفاقيات هذه الفترة، صاغت شركات الامتيازات

عقودًا جائرة، بدءًا من مدة الاتفاقية المتمثلة في ٧٥ عامًا لكل الإمارات وانتهاء باحتكار عملية التنقيب والإنتاج النفطي لمصلحة بريطانيا، ولا يخفى على أحد بأن الهدف هو أن تكون منظومة الاستغلال البريطاني متكاملة، من شركات النفط إلى المصارف إلى شركات الشحن. [٢٩]

ومن اتفاقيات الامتيازات النفطية (القديمة) :

اتفاقية دبي ١٩٣٧/٣/٢٢م: [٣٠]

والتي تم توقيعها مع حاكم دبي الشيخ سعيد بن مكتوم[٣١] بحضور ممثل شركة الامتيازات النفطية هولمز، وكانت أبرز بنودها:

١ – مدة الاتفاقية ٧٥ عامًا.

٢ – للشركة حق امتلاك جميع المواد التي تستخرجها وتنتجها.

٣– يدفع للشيخ عند التوقيع ٦٠ ألف روبية.

٤ – سعر البترول الخام ثلاث روبيات لكل طن، وروبيتان لكل ألف قدم مكعب من الغاز الطبيعي.

إضافة إلى بنود أخرى. [٣٢]

اتفاقية الامتياز بين الشركة البريطانية وأبوظبي: ١٩٣٩/١/١١م:

وقد تم توقيعها حاكم أبوظبي الشيخ شخبوط بن سلطان، ومن أبرز ما جاء فيها من بنود:

١ – مبلغ ٣٠٠ ألف روبية عن إيجار الأراضي المشمولة بامتيازها وذلك خلال ٣٠ يومًا من تاريخ توقيع الاتفاقية.

٢ – يحصل الحاكم على ١٠٠ ألف روبية خلال الفترة التي تسبق اكتشاف النفط بكميات تجارية.

٣ – مبلغ ٢٠٠ ألف روبية عند العثور على النفط بكميات تجارية.

٤ – ربع قدره ثلاث روبيات عن الطن الواحد المصدر من النفط. [٣٣]

اتفاقية الامتياز بين الشركة البريطانية والشارقة ١٩٣٧/٩/١٧م:

وقد تم توقيعها مع الشيخ سلطان بن صقر القاسمي[٣٤]، وبرز ما جاء فيها:

١ – مدتها ٧٥ عامًا.

٢ – حصول حاكم الشارقة على مبلغ ٤٠ ألف روبية.

٣– فترة بدء التنقيب ٩ سنوات، بعد ذلك تم تمديدها إلى ٦ سنوات، ثم مددت ٥ سنوات أخرى.

أقل ما يمكن أن توصف به هذه المعاهدة هو اتباع أسلوب التنصل أو المراوغة والتسويف في عملية التنقيب.

اتفاقية الامتياز بين الشركة البريطانية ورأس الخيمة ١٩٣٨م:

وقد وقعت مع حاكم رأس الخيمة الشيخ سلطان بن سالم القاسمي[٣٥]، ومما جاء فيها:

١ – مدة الامتياز سنتان ونصف.

٢ – الامتياز الذي تم الحصول عليه هو من أجل الكشف عن البترول فقط، وليس من أجل استخراجه.

٣ – يحصل الحاكم على دفعة سنوية مقدارها ٦٠ ألف روبية .

ونلاحظ هنا عدم تضمن الاتفاقية أي إلزام للشركة ببدء التنقيب خلال فترة معينة.

اتفاقية الامتياز بين الشركة البريطانية وعجمان ١٩٥١م:

والذي أبرمها هو حاكم عجمان الشيخ راشد بن حميد النعيمي[٣٦]، ومما جاء فيها:

١ – مدة الاتفاقية ٧٥ عامًا.

٢ – تدفع الشركة للشيخ مبلغ ١٥٠ ألف روبية بمجرد التوقيع على الاتفاقية.

٣ – تدفع الشركة مبلغ ٢٠٠ ألف روبية في حال الإعلان عن اكتشاف النفط أو الغاز بكميات تجارية.

إضافة إلى بنود أخرى تتعلق بالتنقيب عن النفط.

اتفاقية الامتياز بين الشركة البريطانية وأم القيوين ١٩٤٥م:

لقد ظل حاكم أم القيوين أحمد بن راشد المعلا[٣٧] يعارض عقد اتفاقية طويلة الأجل، حتى وافق في النهاية، ومما جاء فيها:

١ – مدة الاتفاقية ٧٥ عامًا.

٢ – حصول حاكم الإمارة على مبلغ ٢٤ ألف روبية بمقتضى الامتياز. [٣٨]

وبالنظر الفاحص لهذه البنود، يتضح لنا للوهلة الأولى أن هذه المبالغ التي سيتم تحصيلها من عقد الامتياز وكأنها مجزية، ولكن في حقيقة الأمر ما هي إلا فتات الفتات، مبالغ هزيلة جدًا وتعبر عن السياسة البريطانية في التعامل مع ثروات مستعمراتها، والشيء الملفت للنظر هو وحدة النقد التي استخدمتها الشركة الانجليزية هي الروبية الهندية وليس الجنيه الاسترليني، حيث إن فرق العملة سيلعب دورًا كبيرًا سواء كان على الشركة البريطانية أو على إمارات الساحل.

كما نلاحظ اختلاف الدفعات المالية المقدمة من إمارة لأخرى، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه، بما أن تلك الإمارات متشابهة خلال تلك الفترة في ظروفها الاقتصادية الصعبة لا سيما بعد فترة كساد تجارة اللؤلؤ الطبيعي، ألم يكن من العدالة إعطاؤها دفعات مالية أفضل من ذلك وتكون موحدة كون النفط لم يكتشف في أي منها؟ الإجابة المرجحة هنا وبقوة هي إثارة الفرقة فيما بينها، كما أن الامتيازات بتلك الدفعات الهزيلة شملت أراضي كل إمارة وجزرها والمناطق المحايدة التي تخطط بريطانيا لإنشائها مستقبلًا إضافة إلى السواحل البحرية، كما نلاحظ على اتفاقيات هذه المرحلة تمت صياغتها بصيغ متشابهة في العبارات والفقرات والتي تكون غير مفهومة أحيانًا، فتحمل تفسيرات

وتأويلات متعددة الأوجه، ولكن يبقى القاسم المشترك بينها أنها اتفاقيات غير منصفة بحق شعوب المنطقة. (٣٩)

وقد يتساءل أحدهم: لم انفردت أبوظبي بهذه الشروط المميزة؟ وهنا تأتي الإجابة أن الجيولوجيين الذين سبق وأن قاموا بمسح أراضي الإمارات تيقنوا تمامًا أن أبوظبي هي الحاضنة لهذا الكنز الثمين.

اتفاقيات المناصفة:

وهي التي قامت شركات التنقيب عن النفط بإبرامها مع إمارات الساحل خلال فترة الستينيات وحتى عام ١٩٧٠م، وذلك نتيجة الكثير من التغيرات السياسية والاقتصادية التي حدثت في العالم، فانتشار دعوات التحرر والاستقلال، وشركات التنقيب الكبيرة التي كانت تملك قوى الضغط على الدول المنتجة من حيث زيادة أو خفض الإنتاج وقتما تشاء وفقًا لمصالحها، إلا أنها مع الوقت بدأت تفقد بعض عناصر قوتها، لا سيما بعد الحرب العالمية الثانية، إضافة إلى ظهور منافسين جدد يعرضون شروطًا أفضل، هذه العوامل مجتمعة أدت إلى مبدأ مناصفة الأرباح، وإلا ستتعرض هذه الشركات لثورة المشاعر الوطنية.

ومن أبرز هذه الاتفاقيات:

اتفاقية المناصفة مع أبوظبي:

بسبب العلاقة المتوترة بين الشيخ شخبوط وشركات النفط سواء قبل اكتشاف النفط أو بعده، أوجست في نفس شخبوط خيفة من كل عرض تقدمه تلك الشركات، ويقول دونالد هاردلي المعتمد البريطاني في دبي في كتابه: إن الشيخ شخبوط فهم بشكل كامل شروط الامتياز الأصلي حيث تدفع له ضريبة ثابتة تعادل ١٢،٥% لكل طن من النفط يتم تصديره، ولم يكن راغبًا في الموافقة على شروط جديدة. لكنه تأكد في النهاية أن مبدأ مناصفة الأرباح سيحقق عوائد أفضل لأبوظبي رغم أنه اقتراح مقدم من شركات النفط التي

كانت دومًا تقدم مقترحات وشروطًا لصالحها وفي ١٩ سبتمبر ١٩٦٥ وقع اتفاقية قبل بها ترتيبات ٥٠ ،٥٠ وبذلك ارتفعت إيرادات أبوظبي من ٨ سنتات إلى ٧٥ سنتًا للبرميل. (٤٠)

وبعدها تتابعت اتفاقيات المناصفة بين إمارة أبوظبي والشركات النفطية، كالاتفاقية التي وقعها الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان عام عام ١٩٦٧م المتعلقة بضريبة الدخل والعوائد النفطية. (٤١)

هنا نقطة يتوجب علينا عدم تجاهلها، ألا وهي إصرار الإنجليز على تطبيق اتفاقية المناصفة مع إمارة أبوظبي على الرغم من أن الشيخ شخبوط كان راضيًا تمام الرضا بنسبة ٢٠% التي كان يتقاضاها من الشركة، ويعود السبب إلى أن الشركات الأمريكية والبريطانية استطاعت أن تصوغ الاتفاقيات بطريقة جعلتها هي الرابحة في النهاية، فنظام المناصفة يحتوي على الكثير من الثغرات، ومما أخذ على هذا النظام أن الشركات صاحبة الامتياز كانت تحقق أرباحًا من أعمال فرعية كالتكرير والنقل والتسويق، كما أنها لا تدخل أرباح هذه الأعمال ضمن الأرباح العامة التي تدفع عنها ٥٠% للدولة المنتجة، إضافة إلى ذلك لوحظ أن بعض الإمارات لا تستطيع أن تخضع حسابات الشركة لرقابتها، وكانت الشركات تحسب أرباحها بعد خصم الضرائب التي تقدمها للدول المسجلة فيها، وأخيرًا كانت هذه الشركات تبالغ في منح التخفيضات للمشترين مما جعل الدول المنتجة تتشكك في حقيقة هذه الخصومات. (٤٢)

مطالبة حاكم دبي باتفاقية مناصفة:

حيث قام الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم بإرسال رسالة إلى شركة تطوير النفط في ١٩٦١/٣/٢٧م، يعترض فيها على الاستمرار باتفاقية ١٩٣٧م، مطالبًا بالمناصفة أسوة بالآخرين، وتطرق من خلالها إلى مساوئها وكيف أنها لم تراع حقوق الإمارة، كما ذكر بأن اتفاقية دبي كانت الأكثر بخسًا وهضمًا لحقوقهم من بين كل الاتفاقيات الأخرى، ولم تعثر الشركة على النفط في إمارة

دبي، عندها أرسلت الشركة رسالة للشيخ تخطره أن اتفاقية الامتياز ستلغى اعتبارًا من ١٩٦٢/١٢/٦م. (٤٣)

قراءة لما بين السطور حول هذه الاتفاقيات :

إن المتأمل في هذه الاتفاقيات لن يقرأ سوى شيء واحد فقط لا غير، ألا وهو الإجحاف الكبير الذي لحق بأصحاب الأرض والثروة الكامنة فيها، فالشركة البريطانية استغلت حاجة الحكام الماسة إلى الموارد المالية إضافة إلى عدم إدراكهم لأهمية اكتشاف النفط في بلدهم لكي يقوموا بصياغة الاتفاقيات بطريقة تضمن لهم حقوقهم.

وبعد الاطلاع على بنود الاتفاقيات، يمكن قراءة الوجه الآخر لها، والمتمثل في:

١ – تميز هذه الاتفاقيات بطابع الإكراه والاحتكار:

لقد كان الاحتكار واضحًا منذ البداية وذلك من خلال الحرب التنافسية التي خاضتها الشركات البريطانية مدعومة بحكومتها المسيطرة على المنطقة، فقد استطاعت الحكومة البريطانية أن ترغم حكام الإمارات على توقيع تعهدات باحتكارها للامتيازات عام ١٩٢٢م، وألزمتهم بعدم منح الامتيازات إلا لمن ترضى عنه الحكومة البريطانية، وهذا يعني بصريح العبارة أنه لن يكون إلا للشركات الإنجليزية. كانت معاهدات غير متكافئة، أي أقرب لمصطلح التعهدات التي تصب في مصلحة الإنجليز، فكان جل اهتمامهم هو الحصول على امتيازات التنقيب وبناء عليه هم من يحددون وقت بدايته. واستمر الوضع على ما هو عليه حتى منتصف الثلاثينيات من القرن الماضي عندما رأى شيوخ الإمارات تفجر الثروة النفطية في الدول الخليجية المجاورة كالبحرين والسعودية والكويت وما ترتب عليها من طفرة اقتصادية، هنا حاولوا كسر هذا القيد الاحتكاري من خلال التعامل مع الشركات المنافسة ألا وهي الأمريكية، وذلك لشعورهم بالظلم الجائر من قبل الشركات البريطانية. ومن الأدلة الواضحة على سياسة بريطانيا التعسفية لتحقيق مآربها في هذا الجانب، استخدامها

أسلوب الإرغام مع الشيخ سعيد بن مكتوم آل مكتوم حاكم إمارة دبي، وهو أول حاكم وقع على مثل هذه الاتفاقيات على الرغم من تردده الواضح في إبرامه للاتفاق. أيضًا الإنجليز لم يترددوا في تهديد حاكم الشارقة والذي رفض التوقيع على اتفاق مشابه لشروط دبي، حيث كان يريد شروطًا مالية أفضل، فأرسل ت . ك . ويليام فاول (T.C.Wiliam Fowle) [٤٤] إلى المقيم السياسي بالبحرين يصف له أن تصرفات حاكمي الشارقة ورأس الخيمة تجاوزت الحدود، وبناء عليه لا بد من تلقينهما درسًا في عدم التدخل في شؤون الآخرين _ يقصد بذلك تحريضهم لحاكم دبي بعدم التوقيع _ كما اقترح إصدار تعليمات لوقف جميع وثائق السفر المقرر إصدارها لهم ولرعاياهم، وإحدى عواقب ذلك أنه لن يكون بإمكان تجارهم السفر إلى بومباي لبيع اللؤلؤ. [٤٥]

٢– زرع بذور الفرقة تعزيز النعرات القبلية:

تعاملت شركة النفط البريطانية منذ أن وطأت أقدامها المنطقة على أساس التفرقة في المعاملة بين الإمارات، وقررت بمجرد وصولها ما هي الإمارات التي تتمتع بإمكانات نفطية_ وهي أبوظبي ودبي _ وتلك التي ليس فيها من النفط سوى النزر اليسير، عندها بدأت بسياستها الشيطانية المتمثلة في تقسيم الإمارات بالتدريج إلى مجموعتين، كما كان من ضمن الملحقات المهمة لهذه الامتيازات تعريف لحدود كل إمارة، وكانت الامتيازات قد اكتفت بالإشارة إلى" أراضي المشيخة" وهي صيغة مبهمة وغامضة استقرت عليها الحكومة البريطانية. بيد أن وصول شركة النفط البريطانية للعمل أكد صعوبة محاولة تعريف الحدود بين الإمارات والتوصل إلى نتائج صارمة بشأنها، لا سيما من حيث القبائل المتواجدة فيها، وبالتالي كان من الطبيعي أن شركة النفط تريد معرفة الأرض التي ابتاعتها بموجب الامتيازات، يضاف إلى ذلك رغبة كل حاكم في معرفة المناطق التي يطالب بوقوعها تحت سيطرته في حال اكتشاف النفط. [٤٦]

٣ – الاحتكار:

لقد نصت جميع الاتفاقيات النفطية الموقعة بين بريطانيا وإمارات الساحل على أن يشمل الامتياز الإمارة بأكملها، برًا وبحرًا والجزر التابعة لها، كما ألزمت الاتفاقيات الشيوخ أنه في حالة ما تغيرت الحدود أو رسمت بشكل نهائي، فإن الاتفاقيات تشمل الأراضي ضمن الحدود الجديدة. (٤٧) يتضح لنا كم كان هذا الشمول أحد المساوئ التي لا تعد ولا تحصى في اتفاقيات الامتياز، وخاصة أن المقابل المادي ضئيل للغاية أمام حجم الامتياز، يضاف إلى ذلك أن كل الاتفاقيات نصت على أن تكون مدة الامتياز ٧٥ عامًا، وهي مدة طويلة جدًّا والغرض منها لا يخفى على أحد ألا وهو استنزاف الموارد بعقود مقيدة مكبلة مجحفة لمدة طويلة

النتائج التي ترتبت على مثل هذه الاتفاقيات:

لقد ترتب على توقيع امتيازات النفط في إمارات الساحل العديد من التغيرات، سواء كانت تغيرات سياسية أو اقتصادية أو حتى اجتماعية.

أولًا : النتائج السياسية:

لم تقم يومًا في شبه الجزيرة العربية والخليج العربي حدود تفصل بين سكان المنطقة، فحياتهم القبلية اعتمدت بالدرجة الأولى على رعي الماشية والترحال أينما هطلت الأمطار، وهذا بدوه يحرم قيام حدود فاصلة بين القبائل، أضف إلى ذلك أن القبائل في المنطقة ترتبط مع بعضها بأواصر النسب والقرابة أو حتى المصالح المشتركة في بعض الأحيان، بالتالي كان لزامًا بعد اكتشاف النفط تخطيط الحدود لتتمكن الشركات من القيام بعمليات المسح الجيولوجي والتنقيب ومعرفة حدود الإقليم الذي تعمل به. (٤٨)

لقد استمرأت بريطانيا التدخل المباشر في ظهير إمارات الساحل المتصالح، وعليه قامت لجنة الدفاع عن الإمبراطورية بعقد اجتماع في ١٣/ ٩ / ١٩٣٤م من أجل تقييد ابن سعود بحدود معينة خشية على مصالحها في مشيخات الساحل، وقام العديد من الاستراتيجيين البريطانيين بدراسة هذا الأمر،

وخلصوا بتقرير مفاده: " ليس للشيخ العربي أي فكرة عن الحدود، ولا يعرف لأرضه بداية أو نهاية في هذه الصحراوات التي تتطمس فيها المعالم الجغرافية ... يرفض الرأي العام في المنطقة الحدود ولا يعترف بها، فالحدود في شبه الجزيرة العربية قبلية أكثر منها سياسية". بناء عليه، رأت حكومة الهند البريطانية عين الصواب في هذا الأمر، وبالتالي لا بد من تحديد الحدود، والخطوة الأولى لوضعها هي منح امتيازات البترول. ولم يكن هذا الأمر هاجسًا للسياسة البريطانية التي كانت تعتبر منطقة الإمارات ضمن أملاكها الشرعية، لكن المفاجأة غير المتوقعة حدثت عندما قام ابن سعود بالتعاقد مع شركات النفط الأمريكية – أكبر شركة بترول خارج حدود الولايات المتحدة – والتي استقرت في الأراضي السعودية المتاخمة لإمارة أبوظبي، ومع الوقت أصبح يراود هذه الشركة الأمريكية حلم استثمار البترول في مشيخة أبوظبي. ومنذ عام ١٩٤٩م أخذت المشكلات بين البلدين تتخذ منحى آخر . لقد ساندت المصالح البترولية البريطانية أبوظبي، بينما ساندت المصالح الأمريكية الرياض، عندها أصبحت الحدود بين السعودية وأبوظبي حاجة ملحة. بعدها احتدم النزاع بين الحكومتين البريطانية والأمريكية في المحافل الدولية بشأن البريمي وما جاورها من واحات، ولم يعمد الشيخ شخبوط إلى أن ينخرط مع المصالح البريطانية التي كانت بتشبثها بمصالحها تستأسد في الدفاع عن حقوق أبوظبي– إن جاز التعبير– فسعى من خلال صراع المصالح البترولية لتثبيت حدود بلاده، ولم يقبل بأية مساومات تستدعيها المصالح المشتركة، فقد كانت وحدة أرضه وولاء قبائلها هو الشغل الشاغل له، وليس الاستثمار. ومع اكتشاف النفط في مشيخة أبوظبي وبداية التصدير بناء ما ورد في هذه الاتفاقيات سواء كان من الحقول البرية أو الحقول البحرية ١٩٦٢–١٩٦٣م، استشرفت إمارة أبوظبي أفقًا جديدًا كانت بدايته إعلان التأكيد على إلغاء الرق الذي أصدره الشيخ شخبوط في ١٩٦٣/٦/٥ م. (٤٩)

وقد تمثلت في وجود العديد من الخلافات الحدودية، فعلى سبيل المثال في أواخر الثلاثينيات من القرن الماضي أثار التنقيب عن النفط سلسلة من

الخلافات والنزاعات على الساحل المتصالح بين أناس وقبائل لم يكونوا بحاجة أبدًا لأن يشغلوا أنفسهم بالحدود الرسمية. فها هو الشيخ شخبوط الذي ظل يطالب بأرض في دبي على الساحل المؤدي إلى حصيان الواقعة على بعد قرابة ٥٦ كم تقريبا غرب دبي، كما ظل يواجه المطالب السعودية بواحة ليوا والجزء الأكبر من قرى العين (البريمي). كما امتدت مطالبه لقطر مشتملة على مسافة لا يستهان بها حتى شمال خورالعديد، إضافة إلى منطقة أم سعيد. هذا الأمر بدوره ترتب عليه أن أصبحت هذه المنازعات قضايا هامة، ونتيجة لذلك تم تعليق التنقيب عن النفط عام ١٩٣٩م إلى أن انتهت الحرب العالمية الثانية. (٥٠)

إن هذه الخلافات الحدودية لم تكن مقتصرة على الحدود مع السعودية فحسب، بل كانت أيضًا مع الجارة عمان، فشركات التنقيب في الإمارات كانت هي نفسها تباشر نشاطها في عمان. أما مناطق الخلافات الحدودية فشملت مناطق عدة تمثلت في منطقة رؤوس الجبال ومنطقة مدحاء إضافة إلى حدود عمان مع القواسم في الجنوب ودبي وعجمان وأبوظبي، هذا الأمر تطلب عقد الاتفاقيات لحسم هذا الأمر إضافة إلى ترسيم الحدود من قبل جوليان ووكر.(٥١)

أيضًا لجأت بريطانيا إلى ممارسة العديد من الضغوط على حكام المشيخات للفوز بهذه العقود من خلال استخدام الأساليب الملتوية كافة للوصول إلى الغاية المأمولة، وهي وضع يدها على الثروة النفطية للإمارة، لقد قامت بريطانيا باستخدام الأساليب غير النزيهة في سبيل إشباع نهمها لفوز شركة الاستثمارات البترولية بالامتياز، ولعل أبرز ما يسترعي الانتباه هو تشابه الأساليب الغربية في توليد الضغط السياسي، للحصول على عقد الامتياز بأي ثمن، فحينما رفض الشيخ شخبوط بن سلطان آل نهيان التوقيع على العقد المفصل على مقاس المواصفات البريطانية، تم اللجوء إلى افتعال ملفات غير واقعية واختلاق التهم بهدف زيادة الضغط على الشيخ شخبوط من أجل الرضوخ إلى الطلب الإنجليزي. لقد كانت هذه المحاولة بداية لمرحلة أشد قسوة وصلت إلى حد «الحصار الاقتصادي»، والتهديد بقصف قصر الحاكم في

أبوظبي، وذلك إمعانًا من الجانب البريطاني في زيادة حدة الضغوط على الشيخ شخبوط للقبول بما يريده الإنجليز. (٥٢)

إن مشكلة الحدود لم تكن مقتصرة على الحدود الخارجية فقط لمشيخات الساحل، بل كانت أيضًا تنطبق على الحدود الداخلية لهذه المشيخات، وبالمثال يتضح المقال:

أن تلك الاتفاقيات تطرقت للحدود الداخلية بشكل واضح جلي، حيث إنها نصت على أنه من الضروري للإنجليز وشركات النفط معرفة مدى سيطرة الحاكم على مختلف القبائل إضافة إلى الحدود بين المشيخات، كما منحت إمكانية اكتشاف النفط في الصحراء الجرداء قيمة محتملة لم يسبق أن كانت لها من قبل قط. والظاهر أن الإنجليز قد فتحوا على أنفسهم بابًا بموافقتهم على عمليات الانفصال، وأصبح كل رئيس قبيلة أو حاكم قرية صغيرة يسعى للانفصال. ففي بادئ الأمر وجد الإنجليز عمليات الانفصال هذه تصب في مصلحتها، لا سيما أنها تتماشى مع سياستها المعروفة " فرِّق تسد" وما يترتب عليها من زيادة النعرات القبلية.

إن مطالبة بعض المناطق والقبائل بالانفصال كلف السياسة البريطانية الشيء الكثير من حيث زيادة الأعباء والمسؤوليات المترتبة على تزايد أعداد الشيوخ الساعين للانفصال، وقد كان أبرز من سعى للانفصال هم شيوخ قبائل المناطق الداخلية البعيدة عن السواحل، ولكن السلطات البريطانية أوصت شركاتها بمحاولة الوصول للمناطق الداخلية من خلال شيوخ الساحل –الذين تم الاعتراف بهم من قبل بريطانيا– وباستطاعتهم التفاهم مع قبائلهم وتوفير الحماية للشركة النفطية والعاملين بها، حيث كان الإنجليز لا يحبذون التعامل المباشر مع شيوخ المناطق الداخلية بشكل مباشر؛ لأنهم يعاملونهم بأسلوب معاد، ويستدل على ذلك عندما كتب المقيم السياسي السير فاول في تقرير له: " إن موقف القبائل المحلية يوجز في كلمات استخدمها كبار رجال هذه القبائل في حديثهم مع هاوز في العام السابق: لا نريد نفطكم، لا نريد نقودكم، ولا

تعجبنا سياراتكم".[٥٣]

وتجدر الإشارة هنا أنه لم يحدث من قبل أن حاول شيخ أن يؤسس أو يرسم على وجه الدقة حدود المشيخة التي يحكمها، كما كانت هناك مناطق ومساحات واسعة من الأراضي الصحراوية التي لم يكن أي من الحكام حريصًا على أن يدعي ملكيته لها، في حين أنها أضحت بالغة الأهمية فيما بعد نظرًا إلى احتمال وجود النفط فيها، ففي صيف ١٩٣٧م أرسل المقيم السياسي الوكيل المحلي في مهمة لجمع المعلومات اللازمة من الحكام حول مطالباتهم من الأراضي، وذكر الوكيل في تقريره أن الحكام اعترفوا أن ليس ثمة حدود ثابتة بين إماراتهم وأن كل واحد منهم يعرف الحدود العامة لمشيخته. وكان من الطبيعي ألا يتفقوا على هذا الأمر، مما أدى إلى تداخلات كثيرة تسببت فيها شركات النفط ونتج عنها خلافات حادة آنذاك حول الحدود وخاصة بين أبوظبي ودبي، وعلى الرغم من الاتفاق على الحدود بين الطرفين عام ١٩٣٧م، فإن أبوظبي لم تقبل بمطالبة دبي بخور عناضة، وفي عام ١٩٤٥م أرسل الشيخ سعيد بن مكتوم قوة كبيرة للمطالبة بهذه المنطقة وتبع ذلك نشوب حرب بين الإمارتين. [٥٤]

ولاحقًا نيط بجوليان ووكر مساعد المعتمد السياسي كما ذكرنا سابقًا المهمة الشاقة لرسم الحدود[٥٥] والتي استغرقت منه خمس سنوات، واستدعت منه إجراء مقابلات مع العديد من السكان المحليين ومسح الأراضي، إضافة إلى فحص وثائق قديمة تعينه على هذا الأمر. [٥٦]

وتجدر الإشارة هنا أنه في عام ١٩٣٧م بعد أن منح الشيخ سعيد شركة تنمية النفط (الساحل المتصالح المحدودة) امتيازًا نفطيًّا، اعتبر أن المال الذي يدفع له مقابل ذلك الامتياز له وحده، وهذا الأمر أكسبه عداء مجتمع التجار، وحجب عنه صداقتهم، وعندما وقع صراع مكشوف بينه وبين معارضيه كان دخله من الأمور الجوهرية التي ارتكزت عليها حملتهم عليه واستهدفتها. [٥٧]

أيضًا من بين النتائج السياسية التي ترتبت، حدوث القلاقل السياسية، كالحادثة التي حدثت في إمارة دبي إثر توقيع اتفاقية ١٩٣٧م، فبعدما بدأت

شركة نفط العراق نشاطها في دبي للحصول على امتيازات التنقيب بموافقة الشيخ، ظهرت معارضة ضد شروط الامتياز بعد أن تبينت لهم تفاصيله، فما كان من الشيخ إلا أن انتقل إلى داخل بر دبي وهدد بالتنازل عن الحكم في حال عدم الموافقة على الامتياز من قبل المعارضين، عندها ظهر من عائلة الشيخ من استغل هذه الفرصة لتنصيب واحد منهم حاكمًا لدبي، إلا أن السلطة البريطانية وقفت بصرامة أمام هذا الأمر، خوفًا من فقدان امتيازاتها وحدوث اضطرابات يمكن أن تؤثر على مآربها النفطية في دبي، فرجع الشيخ حاكمًا على دبي. (٥٨)

ثانيًا : النتائج الاقتصادية:

أوجدت هذه الاتفاقيات وما ترتب عليها من نتيجة حتمية وهي الاستكشافات النفطية، الكثير من عمليات التحديات الاقتصادية والاجتماعية الهائلة، والتي أصبح من الضروري على هذه المشيخات أن تتعامل وفق حدود جغرافية معينة مع شبكة مترابطة من المشكلات الطارئة في الاقتصاد والتجارة والتعليم والأمن والصحة. ولا ننس أن هذه العوائد النفطية أثمرت مع الوقت من خلال ربط الإمارات بمنجزات العالم الحديث، بعد أن عانت دهرًا طويلًا من سياسة العزلة والإغلاق التي فرضتها بريطانيا عليها. (٥٩)

الخاتمة

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الأساسية، أهمها:

- لقد واجهت بريطانيا منذ مطلع القرن العشرين ندًّا لا يستهان به، ألا وهو الولايات المتحدة التي أخذت مصالحها بالتغلغل في المنطقة، لا سيما المصالح النفطية، وذلك بحكم تطور أهمية النفط عالميًا. هذه المصالح تصادمت مع المصالح البريطانية، الأمر الذي ترتب عليه عقد هذه الاتفاقيات من قبل بريطانيا مع حكام الإمارات لحماية مصالحها.
- أيضًا تكشف لنا من خلال هذه الدراسة حقيقة واضحة للعيان، ألا وهي عدم

رغبة الشركات البريطانية في تطوير إنتاج النفط خلال تلك الفترة، بل كان جل اهتمامها منصبًّا على مجرد الحصول على الامتيازات وطرد الأمريكيين وإبعادهم عن امتيازات نفط الإمارات والخليج، إضافة إلى احتكار هذه الامتيازات دون العمل على استثمارها بصورة مثلى، وهذا بدوره كان أحد الأسباب الرئيسة في إحجام الحكام أحيانًا عن منح الامتيازات للشركات البريطانية.

- وأخيرًا وليس آخرًا .. يمكن أن نخلص إلى ما مفاده أن السياسة البريطانية كانت تحاول الاحتفاظ بسيطرتها على أي مشروع نفطي في الإمارات، ولا ننس التدخلات السافرة لبريطانيا في مشكلات الحدود بين إمارات الساحل وجيرانها، تلك المشكلات التي كانت نتيجة حتمية للتنافس بين الشركات البترولية، والتي لقيت التأييد والمؤازرة من الدول التابعة لها للحصول على امتيازات البترول في المنطقة، وبالتالي استغلت بريطانيا تلك الفرصة لكي تزيد من تدخلاتها في شؤون المشيخات العربية مستندة في ذلك إلى نصوص بعض الاتفاقيات.

الملاحق

ملحق (١) وثيقة توضح قلق شركة بتروليوم المحدودة من حدود الامتياز البحري لشركة دبي العاملة في المناطق البحرية

المصدر الأرشيف الرقمي للخليج العربي – أبوظبي – رقم الوثيقة FO 371/174726

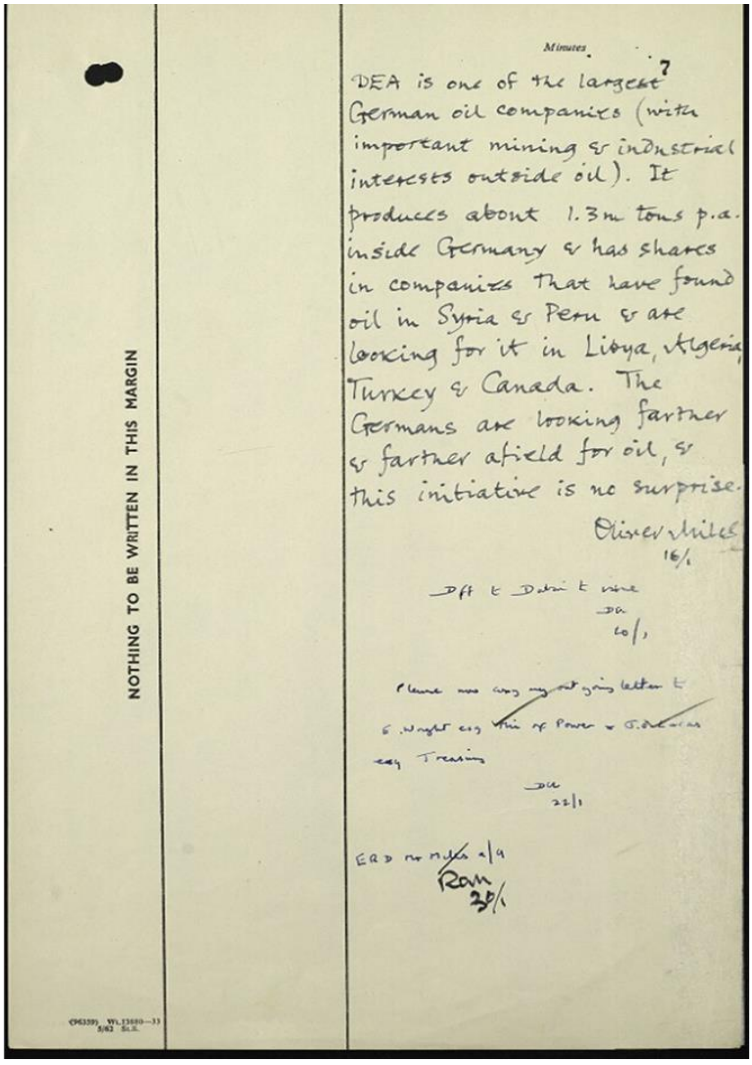

NOTHING TO BE WRITTEN IN THIS MARGIN

Minutes.

DEA is one of the largest German oil companies (with important mining & industrial interests outside oil). It produces about 1.3m tons p.a. inside Germany & has shares in companies that have found oil in Syria & Peru & are looking for it in Libya, Algeria, Turkey & Canada. The Germans are looking farther & farther afield for oil, & this initiative is no surprise.

Oliver Miles
16/1

Off & Dubai & mine
DA
16/1

Please see copy my outgoing letter &
E. Wright esq Min of Power re D.A. &
esq Treasury

DA
22/1

EA no reply 2/2
Ram
3/2

ملحق (٢) نص اتفاقية امتياز النفط بين الشيخ سعيد بن مكتوم آل مكتوم حاكم دبي وشركة الامتيازات النفطية عام ١٩٣٧م.

المصدر: كتاب الأوضاع الاقتصادية في إمارات الساحل للدكتور محمد الفارس.

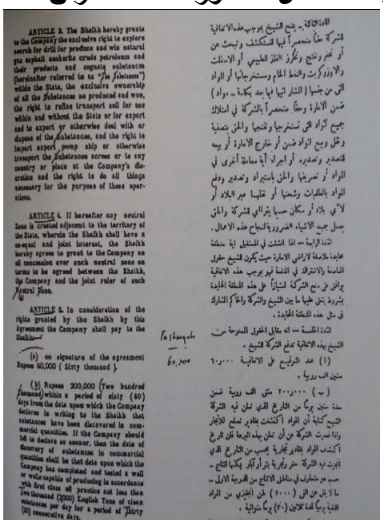

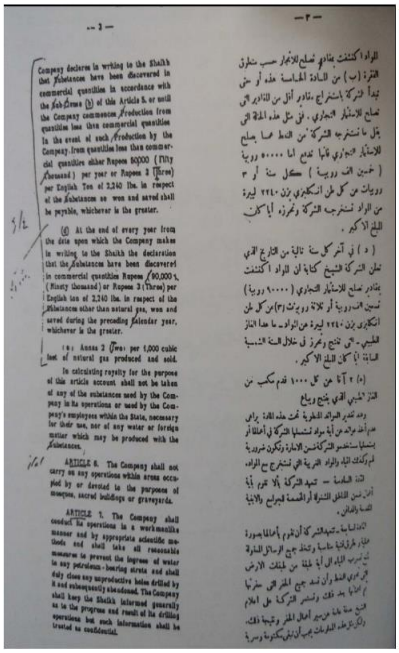

ملحق (٣) الاتفاقية بين الشيخ شخبوط بن سلطان آل نهيان وشركة تطوير النفط في ١١/١/ ١٩٣٩م.

المصدر: كتاب الأوضاع الاقتصادية في إمارات الساحل للدكتور محمد الفارس.

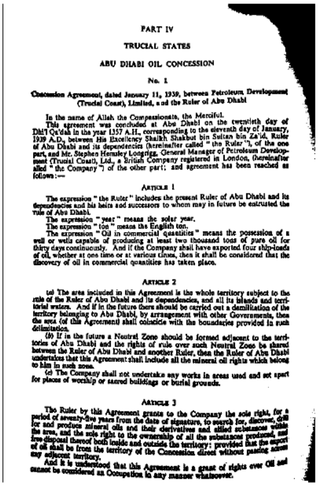

PART IV

TRUCIAL STATES

ABU DHABI OIL CONCESSION

No. 1

Concession Agreement, dated January 11, 1939, between Petroleum Development (Trucial Coast), Limited, and the Ruler of Abu Dhabi

In the name of Allah the Compassionate, the Merciful.

This agreement was concluded at Abu Dhabi on the twentieth day of Dhi'l Qa'dah in the year 1357 A.H., corresponding to the eleventh day of January, 1939 A.D., between His Excellency Shaikh Shakbut bin Sultan bin Za'id, Ruler of Abu Dhabi and its dependencies (hereinafter called "the Ruler"), of the one part, and Mr. Stephen Hemsley Longrigg, General Manager of Petroleum Development (Trucial Coast), Ltd., a British Company registered in London, (hereinafter called "the Company") of the other part; and agreement has been reached as follows:—

ARTICLE 1

The expression "the Ruler" includes the present Ruler of Abu Dhabi and its dependencies and his heirs and successors to whom may in future be entrusted the rule of Abu Dhabi.

The expression "year" means the solar year.

The expression "ton" means the English ton.

The expression "Oil in commercial quantities" means the possession of a well or wells capable of producing at least two thousand tons of pure oil for thirty days continuously. And if the Company shall have exported four ship-loads of oil, whether at one time or at various times, then it shall be considered that the discovery of oil in commercial quantities has taken place.

ARTICLE 2

(a) The area included in this Agreement is the whole territory subject to the rule of the Ruler of Abu Dhabi and its dependencies, and all its islands and territorial waters. And if in the future there should be carried out a demilitation of the territory belonging to Abu Dhabi, by arrangement with other Governments, then the area (of this Agreement) shall coincide with the boundaries provided in such delimitation.

(b) If in the future a Neutral Zone should be formed adjacent to the territories of Abu Dhabi and the rights of rule over such Neutral Zone be shared between the Ruler of Abu Dhabi and another Ruler, then the Ruler of Abu Dhabi undertakes that this Agreement shall include all the mineral oil rights which belong to him in such zone.

(c) The Company shall not undertake any works in areas used and set apart for places of worship or sacred buildings or burial grounds.

ARTICLE 3

The Ruler by this Agreement grants to the Company the sole right, for a period of seventy-five years from the date of signature, to search for, discover, drill for and produce mineral oils and their derivatives and allied substances within the area, and the sole right to the ownership of all the substances produced, and free disposal thereof both inside and outside the territory; provided that the export of oil shall be from the territory of the Concession direct without passing across any adjacent territory.

And it is understood that this Agreement is a grant of rights over Oil and cannot be considered an Occupation in any manner whatsoever.

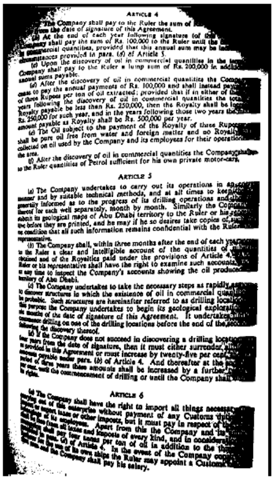

ARTICLE 4

(a) The Company shall pay to the Ruler the sum of [illegible] from the date of signature of this Agreement.

(b) At the end of each year following signature (of the [illegible]) Company shall pay the sum of Rs. 100,000 to the Ruler until the [illegible] in commercial quantities, provided that this annual sum may be [illegible] circumstances provided in para. (d) of Article 5.

(c) Upon the discovery of oil in commercial quantities in the [illegible] Company shall pay to the Ruler a lump sum of Rs. 200,000 in addition [illegible] annual sums payable.

(d) After the discovery of oil in commercial quantities the Company [illegible] cease to pay the annual payments of Rs. 100,000 and shall instead pay [illegible] of three Rupees per ton of oil extracted; provided that if in either of the [illegible] years following the discovery of oil in commercial quantities the total Royalty payable be less than Rs. 250,000, then the Royalty shall be [illegible] Rs. 250,000 for such year, and in the years following those two years the [illegible] amount payable as Royalty shall be Rs. 500,000 per year.

(e) The Oil subject to the payment of the Royalty of three Rupees [illegible] shall be pure oil free from water and foreign matter and no Royalty [illegible] collected on oil used by the Company and its employees for their operations [illegible] the area.

(f) After the discovery of oil in commercial quantities the Company shall [illegible] to the Ruler quantities of Petrol sufficient for his own private motor-cars.

ARTICLE 5

(a) The Company undertakes to carry out its operations in an [illegible] manner and by suitable technical methods, and at all times to keep the [illegible] generally informed as to the progress of its drilling operations and the [illegible] thereof for each well separately, month by month. Similarly the Company [illegible] submit its geological maps of Abu Dhabi territory to the Ruler or his representative before they are printed, and he may if he so desires take copies of such [illegible] on condition that all such information remains confidential with the Ruler [illegible] representative.

(b) The Company shall, within three months after the end of each year [illegible] to the Ruler a clear and intelligible account of the quantities of [illegible] obtained and of the Royalties paid under the provisions of Article 4. [illegible] Ruler or his representative shall have the right to examine such accounts [illegible] at any time to inspect the Company's accounts showing the oil produced [illegible] territory of Abu Dhabi.

(c) The Company undertakes to take the necessary steps as rapidly as [illegible] to discover structures in which the existence of oil in commercial quantities [illegible] be probable. Such structures are hereinafter referred to as drilling locations. [illegible] this purpose the Company undertakes to begin its geological exploration [illegible] months of the date of signature of this Agreement. It undertakes [illegible] commence drilling on one of the drilling locations before the end of the second [illegible] following the discovery thereof.

(d) If the Company does not succeed in discovering a drilling location [illegible] four years from the date of signature, then it must either surrender [illegible] as provided in this Agreement or must increase by twenty-five per cent. [illegible] amounts payable under para. (b) of Article 4. And thereafter at the end [illegible] period of three years these amounts shall be increased by a further [illegible] per cent. until the commencement of drilling or until the Company shall [illegible] its rights.

ARTICLE 6

(a) The Company shall have the right to import all things necessary [illegible] carrying out of this enterprise without payment of any Customs duties [illegible] import taxes or other imposts, but it must pay in respect of the [illegible] belonging of its employees. Apart from this the Company and its [illegible] shall be free from all taxes and imposts of every kind, and in consideration [illegible] Company shall pay four annas per ton of oil in addition to the three [illegible] provided in para. (d) of Article 4. In the event of the Company [illegible] for the use of its own ships the Ruler may appoint a Customs [illegible] and the Company shall pay his salary.

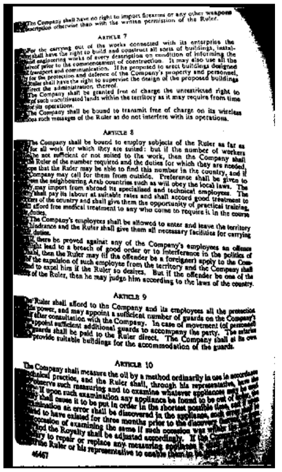

[illegible] The Company shall have no right to import firearms or any other weapons [illegible] description otherwise than with the written permission of the Ruler.

ARTICLE 7

[illegible] For the carrying out of the works connected with its enterprise the [illegible] shall have the right to build and construct all sorts of buildings, installations [illegible] and engineering works of every description on condition of informing the [illegible] thereof prior to the commencement of construction. It may also use all the [illegible] transport and communication. If he proposed to erect buildings designed [illegible] for the protection and defence of the Company's property and personnel, [illegible] Ruler shall have the right to supervise the design of the proposed buildings [illegible] direct the administration thereof.

[illegible] The Company shall be granted free of charge the unrestricted right to [illegible] of such uncultivated lands within the territory as it may require from time [illegible] for its operations.

[illegible] The Company shall be bound to transmit free of charge on its wireless [illegible] such messages of the Ruler as do not interfere with its operations.

ARTICLE 8

[illegible] The Company shall be bound to employ subjects of the Ruler as far as [illegible] for all work for which they are suited: but if the number of workers [illegible] be not sufficient or not suited to the work, then the Company shall [illegible] the Ruler of the number required and the duties for which they are needed, [illegible] that the Ruler may be able to find this number in the country, and if [illegible] Company may call for them from outside. Preference shall be given to [illegible] from the neighbouring Arab countries such as will obey the local laws. The [illegible] may import from abroad its specialised and technical employees. The [illegible] shall pay its labour at suitable rates and shall accord good treatment to [illegible] of the country and shall give them the opportunity of practical training, [illegible] afford free medical treatment to any who come to require it in the course [illegible] duties.

[illegible] The Company's employees shall be allowed to enter and leave the territory [illegible] hindrance and the Ruler shall give them all necessary facilities for carrying [illegible] duties.

[illegible] there be proved against any of the Company's employees an offence [illegible] might lead to a breach of good order or to interference in the politics of [illegible] then the Ruler may (if the offender be a foreigner) apply to the Company [illegible] the expulsion of such employee from the territory and the Company shall [illegible] to expel him if the Ruler so desires. But if the offender be one of the [illegible] of the Ruler, then he may judge him according to the laws of the country.

ARTICLE 9

[illegible] Ruler shall afford to the Company and its employees all the protection [illegible] his power, and may appoint a sufficient number of guards on the Company's [illegible] after consultation with the Company. In case of movement (of personnel) [illegible] appoint sufficient additional guards to accompany the party. The salaries [illegible] guards shall be paid to the Ruler direct. The Company shall at its own [illegible] provide suitable buildings for the accommodation of the guards.

ARTICLE 10

The Company shall measure the oil by a method ordinarily in use in accordance [illegible] technical practice, and the Ruler shall, through his representative, have the [illegible] observe such measuring and to examine whatever appliances may be used [illegible] If upon such examination any appliance be found to be out of [illegible] shall cause it to be put in order in the shortest possible time, [illegible] examination an error shall be discovered in the appliance, [illegible] to have existed for three months prior to the discovery [illegible] occasion of examining the same if such occasion was within [illegible] and the Royalty shall be adjusted accordingly. If the [illegible] to repair or replace any measuring appliance [illegible] the Ruler or his representative to enable them to [illegible]

46467

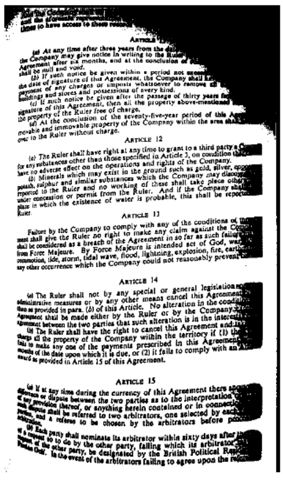

[illegible] the Company [illegible] and the aforesaid [illegible] times to have access to these [illegible]

ARTICLE [illegible]

(a) At any time after three years from the [illegible] the Company may give notice in writing to the Ruler [illegible] Agreement after six months, and at the conclusion of [illegible] shall be null and void.

(b) If such notice be given within a period not exceeding [illegible] the date of signature of this Agreement, the Company shall [illegible] payment of any charges or imposts whatsoever to remove all [illegible] buildings and stores and possessions of every kind.

(c) If such notice be given after the passage of thirty years [illegible] signature of this Agreement, then all the property above-mentioned [illegible] the property of the Ruler free of charge.

(d) At the conclusion of the seventy-five-year period of this Agreement [illegible] movable and immovable property of the Company within the area shall [illegible] over to the Ruler without charge.

ARTICLE 12

(a) The Ruler shall have right at any time to grant to a third party a [illegible] for any substances other than those specified in Article 3, on condition that [illegible] have no adverse effect on the operations and rights of the Company.

(b) Minerals which may exist in the ground such as gold, silver, copper [illegible] potash, sulphur and similar substances which the Company may discover [illegible] reported to the Ruler and no working of these shall take place other [illegible] under concession or permit from the Ruler. And if the Company shall [illegible] place in which the existence of water is probable, this shall be reported [illegible] Ruler.

ARTICLE 13

Failure by the Company to comply with any of the conditions of the [illegible] ment shall give the Ruler no right to make any claim against the Company [illegible] shall be considered as a breach of the Agreement in so far as such failure [illegible] from Force Majeure. By Force Majeure is intended act of God, war [illegible] commotion, tide, storm, tidal wave, flood, lightning, explosion, fire, earthquake [illegible] any other occurrence which the Company could not reasonably prevent [illegible]

ARTICLE 14

(a) The Ruler shall not by any special or general legislation [illegible] administrative measures or by any other means cancel this Agreement [illegible] than as provided in para. (b) of this Article. No alteration in the conditions [illegible] Agreement shall be made either by the Ruler or by the Company [illegible] agreement between the two parties that such alteration is in the interests [illegible]

(b) The Ruler shall have the right to cancel this Agreement and [illegible] charge all the property of the Company within the territory if (1) the [illegible] fails to make any one of the payments prescribed in this Agreement [illegible] months of the date upon which it is due, or (2) it fails to comply with an [illegible] award as provided in Article 15 of this Agreement.

ARTICLE 15

(a) If at any time during the currency of this Agreement there [illegible] difference or dispute between the two parties as to the interpretation [illegible] of any provision thereof, or anything herein contained or in connection [illegible] such dispute shall be referred to two arbitrators, one selected by each [illegible] parties, and a referee to be chosen by the arbitrators before [illegible] arbitration.

(b) Each party shall nominate its arbitrator within sixty days after the [illegible] of a request to do so by the other party, failing which its arbitrator [illegible] request of the other party, be designated by the British Political Resident [illegible] Persian Gulf. In the event of the arbitrators failing to agree upon the referee [illegible]

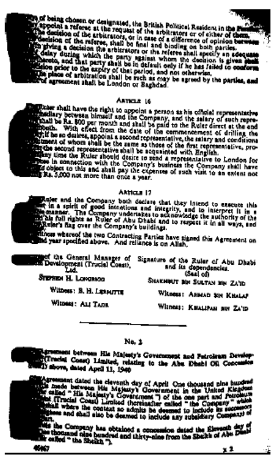

[illegible] of being chosen or designated, the British Political Resident in the [illegible] appoint a referee at the request of the arbitrators or of either of them.

[illegible] The decision of the arbitrators, or in case of a difference of opinion between [illegible] decision of the referee, shall be final and binding on both parties.

[illegible] In giving a decision the arbitrators or the referee shall specify an adequate [illegible] delay during which the party against whom the decision is given shall [illegible] thereto, and that party shall be in default only if he has failed to conform [illegible] decision prior to the expiry of that period, and not otherwise.

[illegible] The place of arbitration shall be such as may be agreed by the parties, and [illegible] of agreement shall be London or Baghdad.

ARTICLE 16

[illegible] Ruler shall have the right to appoint a person as his official representative [illegible] intermediary between himself and the Company, and the salary of such representative shall be Rs. 800 per month and shall be paid to the Ruler direct at the end [illegible] month. With effect from the date of the commencement of drilling the [illegible] if he so desires, appoint a second representative, the salary and conditions [illegible] appointment of whom shall be the same as those of the first representative, pro[illegible] the second representative shall be acquainted with English.

[illegible] any time the Ruler should desire to send a representative to London for [illegible] in connection with the Company's business the Company shall have [illegible] object to this and shall pay the expenses of such visit to an extent not [illegible] Rs. 5,000 not more than once a year.

ARTICLE 17

[illegible] Ruler and the Company both declare that they intend to execute this [illegible] in a spirit of good intentions and integrity, and to interpret it in a [illegible] manner. The Company undertakes to acknowledge the authority of the [illegible] his full rights as Ruler of Abu Dhabi and to respect it in all ways, and [illegible] Ruler's flag over the Company's buildings.

[illegible] witness whereof the two Contracting Parties have signed this Agreement on [illegible] and year specified above. And reliance is on Allah.

[illegible] of the General Manager of [illegible] Development (Trucial Coast), Ltd.	Signature of the Ruler of Abu Dhabi and its dependencies. (Seal of)
STEPHEN H. LONGRIGG	SHAKHBUT BIN SULTAN BIN ZA'ID
Witness: B. H. LERMITTE	Witness: AHMAD BIN KHALAF
Witness: ALI TAJIR	Witness: KHALIFAH BIN ZA'ID

No. 2

[illegible] Agreement between His Majesty's Government and Petroleum Development (Trucial Coast) Limited, relating to the Abu Dhabi Oil Concession [illegible] above, dated April 11, 1940

[illegible] Agreement dated the eleventh day of April One thousand nine hundred [illegible] made between His Majesty's Government in the United Kingdom [illegible] called "His Majesty's Government") of the one part and Petroleum [illegible] (Trucial Coast) Limited (hereinafter called "the Company" which [illegible] shall where the context so admits be deemed to include its successors [illegible] and shall also be deemed to include any subsidiary Company) of [illegible] part.

[illegible] the Company has obtained a concession dated the Eleventh day of [illegible] One thousand nine hundred and thirty-nine from the Shaikh of Abu Dhabi [illegible] called "the Sheikh").

46467 x 2

ملحق (٤)

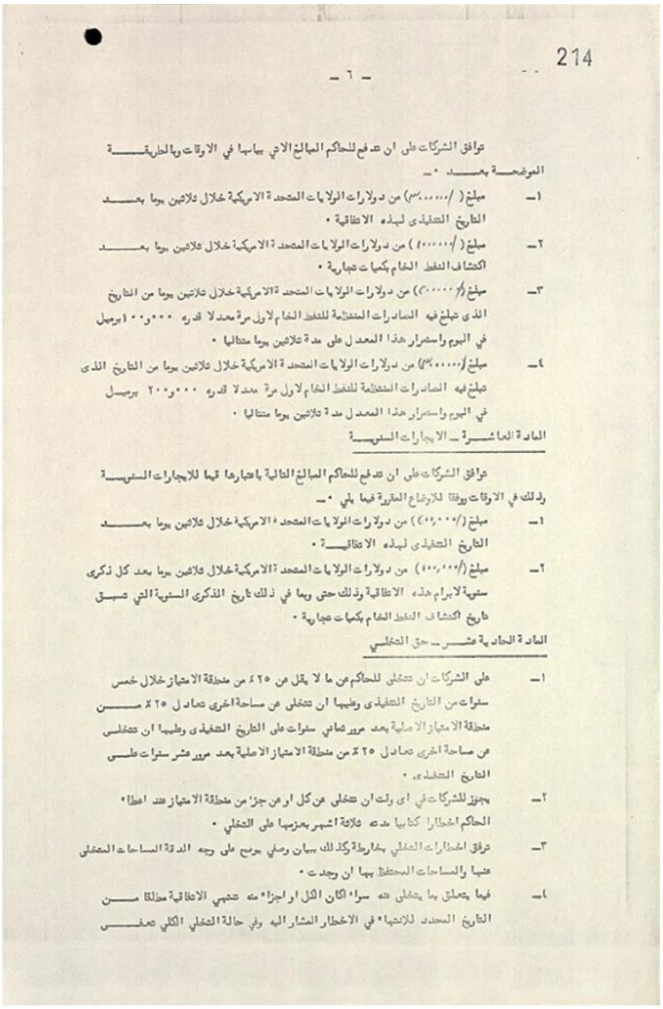

214

- ٦ -

توافق الشركات على ان تدفع للحاكم المبالغ الاتي بيانها في الاوراق وبالطريقة الموضحة بعد .-

١- مبلغ (/٣٠٠,٠٠٠/) من دولارات الولايات المتحدة الامريكية خلال ثلاثين يوما بعد التاريخ التعليقي لبدء الاتفاقية .

٢- مبلغ (/١٠٠,٠٠٠/) من دولارات الولايات المتحدة الامريكية خلال ثلاثين يوما بعد اكتشاف النفط الخام بكميات تجارية .

٣- مبلغ (/٥٠,٠٠٠/) من دولارات الولايات المتحدة الامريكية خلال ثلاثين يوما من التاريخ الذي تبلغ فيه الصادرات المتواصلة للنفط الخام لاول مرة معدلا قدره ٥٠٠ر٠٠ برميل في اليوم واستمرار هذا المعدل على مدة ثلاثين يوما متتالية .

٤- مبلغ (/٣٠٠,٠٠٠/) من دولارات الولايات المتحدة الامريكية خلال ثلاثين يوما من التاريخ الذي تبلغ فيه الصادرات المتواصلة للنفط الخام لاول مرة معدلا قدره ٢٠٠ر٠٠٠ برميل في اليوم واستمرار هذا المعدل مدة ثلاثين يوما متتالية .

المادة العاشرة - الايجارات السنوية

توافق الشركات على ان تدفع للحاكم المبالغ التالية باجمارها قيما للايجارات السنوية وذلك في الاوقات ووفقا للارتفاع المقررة فيما يلي :-

١- مبلغ (/٢٠,٠٠٠/) من دولارات الولايات المتحدة الامريكية خلال ثلاثين يوما بعد التاريخ التعليقي لبدء الاتفاقية .

٢- مبلغ (/١٠٠,٠٠٠/) من دولارات الولايات المتحدة الامريكية خلال ثلاثين يوما بعد كل ذكرى سنوية لابرام هذه الاتفاقية وذلك حتى وبما في ذلك تاريخ الذكرى السنوية التي تسبق تاريخ اكتشاف النفط الخام بكميات تجارية .

المادة الحادية عشر - حق التخلي

١- على الشركات ان تتخلى للحاكم عن ما لا يقل عن ٢٥ ٪ من منطقة الامتياز خلال خمس سنوات من التاريخ التعليقي وطبيعا ان تتخلى عن مساحة اخرى تعادل ٢٥ ٪ من منطقة الامتياز الاصلية بعد مرور ثماني سنوات على التاريخ التعليقي وطبيعا ان تتخلى عن مساحة اخرى تعادل ٢٥ ٪ من منطقة الامتياز الاصلية بعد مرور عشر سنوات على التاريخ التعليقي .

٢- يجوز للشركات في اي وقت ان تتخلى عن كل او عن جزء من منطقة الامتياز عند اعطاء الحاكم اخطارا كتابيا مدته ثلاثة اشهر بعزمها على التخلي .

٣- ترفق اخطارات التخلي بخارطة وكذلك بيان وصفي يوضح على وجه الدقة المساحات المتخلى عنها والمساحات المحتفظ بها ان وجدت .

٤- فيما يتعلق بما يتخلى عنه سواء اكان الكل او اجزاء منه تنتهي الاتفاقية مطلقا من التاريخ المحدد للانتهاء في الاخطار المشار اليه وفي حالة التخلي الكلي تعفى

ملحق (٤) امتيازات أبوظبي النفطية المصدر أرشيف الخليج العربي الرقمي - أبوظبي- رقم الوثيقة FCO 8/889

لائحة (تعديل) ضريبة الدخل في أبوظبي. لعام ١٩٦٦. والمعدلة فيما يتعلق بالعائدات النفطية

ملحق (٥) محاولات لتحديد موقع الحدود المتنازع عليها، بما في ذلك: الحدود بين أبوظبي وعُمان – المصدر – الأرشيف الرقمي للخليج العربي – أبوظبي رقم الوثيقة FO 371/132797

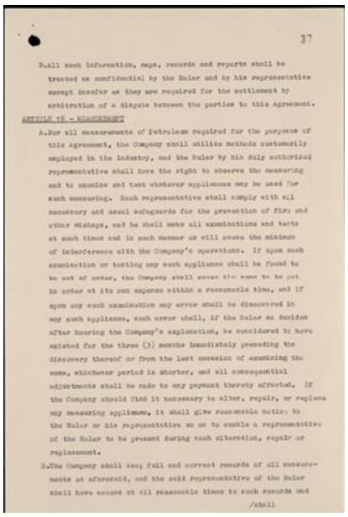

37

B.All such information, maps, records and reports shall be treated as confidential by the Ruler and by his representative except insofar as they are required for the settlement by arbitration of a dispute between the parties to this Agreement.

ARTICLE 18 - MEASUREMENT

A.For all measurements of Petroleum required for the purposes of this Agreement, the Company shall utilise methods customarily employed in the industry, and the Ruler by his duly authorized representative shall have the right to observe the measuring and to examine and test whatever appliances may be used for such measuring. Such representative shall comply with all necessary and usual safeguards for the prevention of fire and other mishaps, and he shall make all examinations and tests at such times and in such manner as will cause the minimum of interference with the Company's operations. If upon such examination or testing any such appliance shall be found to be out of order, the Company shall cause the same to be put in order at its own expense within a reasonable time, and if upon any such examination any error shall be discovered in any such appliance, such error shall, if the Ruler so decides after hearing the Company's explanation, be considered to have existed for the three (3) months immediately preceding the discovery thereof or from the last occasion of examining the same, whichever period is shorter, and all consequential adjustments shall be made to any payment thereby affected. If the Company should find it necessary to alter, repair, or replace any measuring appliance, it shall give reasonable notice to the Ruler or his representative so as to enable a representative of the Ruler to be present during such alteration, repair or replacement.

B.The Company shall keep full and correct records of all measurements as aforesaid, and the said representative of the Ruler shall have access at all reasonable times to such records and

/shall

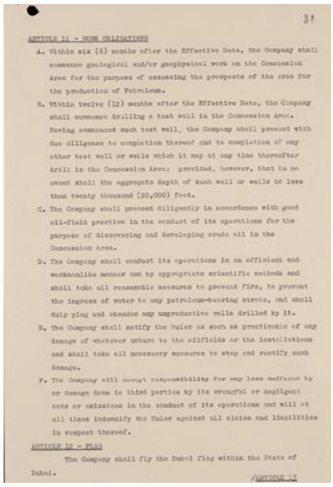

34

ARTICLE 11 - WORK OBLIGATIONS

A. Within six (6) months after the Effective Date, the Company shall commence geological and/or geophysical work on the Concession Area for the purpose of assessing the prospects of the area for the production of Petroleum.

B. Within twelve (12) months after the Effective Date, the Company shall commence drilling a test well in the Concession Area. Having commenced such test well, the Company shall proceed with due diligence to completion thereof and to completion of any other test well or wells which it may at any time thereafter drill in the Concession Area; provided, however, that in no event shall the aggregate depth of such well or wells be less than twenty thousand (20,000) feet.

C. The Company shall proceed diligently in accordance with good oil-field practice in the conduct of its operations for the purpose of discovering and developing crude oil in the Concession Area.

D. The Company shall conduct its operations in an efficient and workmanlike manner and by appropriate scientific methods and shall take all reasonable measures to prevent fire, to prevent the ingress of water to any petroleum-bearing strata, and shall duly plug and abandon any unproductive wells drilled by it.

E. The Company shall notify the Ruler as soon as practicable of any damage of whatever nature to the oilfields or the installations and shall take all necessary measures to stop and rectify such damage.

F. The Company will accept responsibility for any loss suffered by or damage done to third parties by its wrongful or negligent acts or omissions in the conduct of its operations and will at all times indemnify the Ruler against all claims and liabilities in respect thereof.

ARTICLE 12 - FLAG

The Company shall fly the Dubai flag within the State of Dubai.

/ARTICLE 13

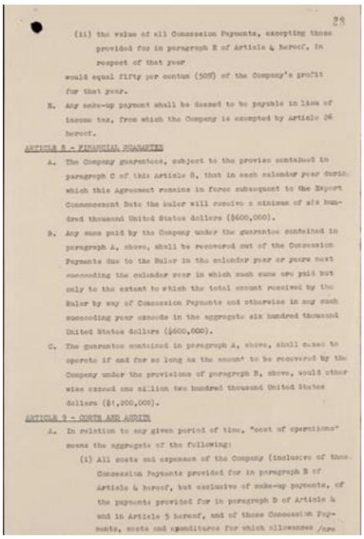

38

(ii) the value of all Concession Payments, excepting those provided for in paragraph E of Article 4 hereof, in respect of that year

would equal fifty per centum (50%) of the Company's profit for that year.

E. Any make-up payment shall be deemed to be payable in lieu of income tax, from which the Company is exempted by Article 26 hereof.

ARTICLE 8 - FINANCIAL GUARANTEE

A. The Company guarantees, subject to the proviso contained in paragraph C of this Article 8, that in each calendar year during which this Agreement remains in force subsequent to the Export Commencement Date the Ruler will receive a minimum of six hundred thousand United States dollars ($600,000).

B. Any sums paid by the Company under the guarantee contained in paragraph A, above, shall be recovered out of the Concession Payments due to the Ruler in the calendar year or years next succeeding the calendar year in which such sums are paid but only to the extent to which the total amount received by the Ruler by way of Concession Payments and otherwise in any such succeeding year exceeds in the aggregate six hundred thousand United States dollars ($600,000).

C. The guarantee contained in paragraph A, above, shall cease to operate if and for so long as the amount to be recovered by the Company under the provisions of paragraph B, above, would otherwise exceed one million two hundred thousand United States dollars ($1,200,000).

ARTICLE 9 - COSTS AND PROFIT

A. In relation to any given period of time, "cost of operations" means the aggregate of the following:

(i) All costs and expenses of the Company (inclusive of those Concession Payments provided for in paragraph B of Article 4 hereof, but exclusive of make-up payments, of the payments provided for in paragraph D of Article 4 and in Article 5 hereof, and of those Concession Payments, costs and expenditures for which allowances /are

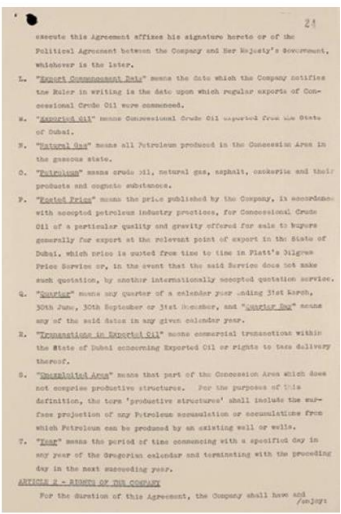

31

execute this Agreement affixes his signature hereto or of the Political Agreement between the Company and Her Majesty's Government, whichever is the later.

L. "Export Commencement Date" means the date which the Company notifies the Ruler in writing is the date upon which regular exports of Concessional Crude Oil were commenced.

M. "Exported Oil" means Concessional Crude Oil exported from the State of Dubai.

N. "Natural Gas" means all Petroleum produced in the Concession Area in the gaseous state.

O. "Petroleum" means crude oil, natural gas, asphalt, ozokerite and their products and cognate substances.

P. "Posted Price" means the price published by the Company, in accordance with accepted petroleum industry practices, for Concessional Crude Oil of a particular quality and gravity offered for sale to buyers generally for export at the relevant point of export in the State of Dubai, which price is quoted from time to time in Platt's Oilgram Price Service or, in the event that the said Service does not make such quotation, by another internationally accepted quotation service.

Q. "Quarter" means any quarter of a calendar year ending 31st March, 30th June, 30th September or 31st December, and "Quarter Day" means any of the said dates in any given calendar year.

R. "Transactions in Exported Oil" means commercial transactions within the State of Dubai concerning Exported Oil or rights to take delivery thereof.

S. "Unexploited Area" means that part of the Concession Area which does not comprise productive structures. For the purposes of this definition, the term 'productive structures' shall include the surface projection of any Petroleum accumulation or accumulations from which Petroleum can be produced by an existing well or wells.

T. "Year" means the period of time commencing with a specified day in any year of the Gregorian calendar and terminating with the preceding day in the next succeeding year.

ARTICLE 2 - RIGHTS OF THE COMPANY

For the duration of this Agreement, the Company shall have and

/subject

ملحق (٦) الخريطة التي رسمها جوليان ووكر لتحديد الحدود الداخلية للإمارات .
المصدر: كتاب الأوضاع الاقتصادية في إمارات الساحل للدكتور محمد الفارس.

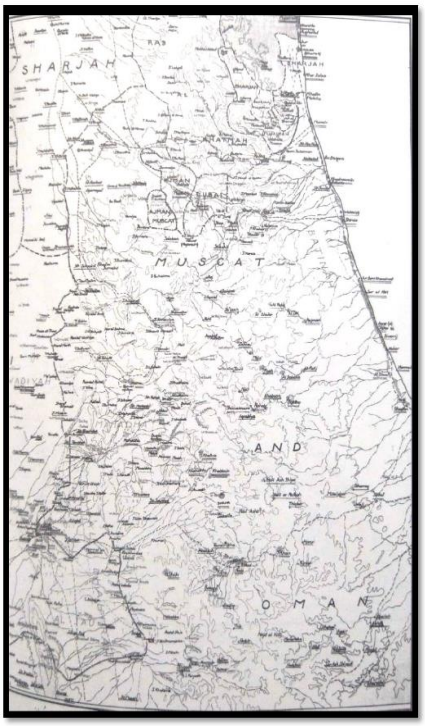

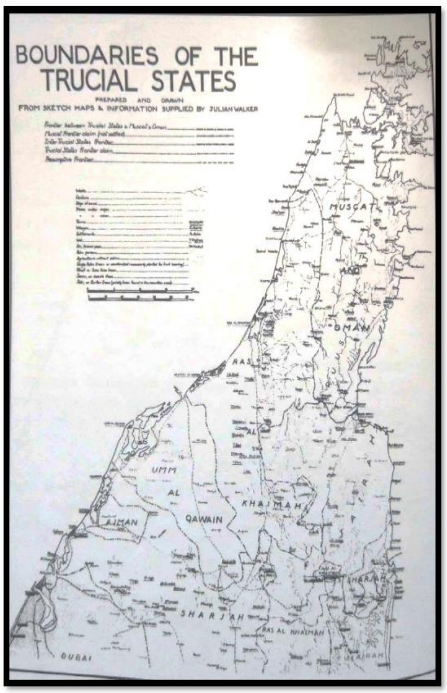

هوامش الدراسة:

١ – هو ناصر الدين القاجاري، ملك إيران من (١٨٤٨ – ١٨٩٦)، في عهده تم منح امتيازات التنقيب عن النفط في إيران لبعض الشركات البريطانية.

٢ – تعود ملكية الشركة إلى جوليوس رويترز (صاحب وكالة الأنباء العالمية).

٣ – علي محمد راشد: الاتفاقيات السياسية والاقتصادية التي عقدت بين إمارات ساحل عمان وبريطانيا ١٨٠٦ – ١٩٧١، مركز الدراسات والوثائق، رأس الخيمة، ٢٠١٠،ص١٩٠.

٤ – محمد الفارس: الأوضاع الاقتصادية في إمارات الساحل(دولة الإمارات العربية المتحدة حاليًا) ١٨٦٢–١٩٦٥، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ٢٠٠٠م، ص٢١٧.

٥ – عبدالعزيز عبدالغني إبراهيم: أبوظبي توحيد الإمارة وقيام الاتحاد، مركز الوثائق والبحوث، أبوظبي، ٢٠٠٤م، ص٢٢٥–٢٢٦ .

٦ – مايكل كوينتن مورتون: خليج النفط، الأرشيف الوطني، أبوظبي، ص١٤–١٥.

٧ – حكم إمارة أبوظبي من (١٩٢٨ – ١٩٦٦)، في عهده تم اكتشاف النفط في أبوظبي وتصديره، توفي عن عمر ناهز ٨٥ عامًا في عام ١٩٨٩.

٨ – مايكل مورتون: خيبة الأمل والاكتشاف .. الساحل المتصالح ١٩٤٥ – ١٩٧٤م، مجلة ليوا، العدد التاسع، يونيو ٢٠١٣، ص١٤–١٥.

٩ – تقع منطقة رأس الصدر في شرق إمارة أبوظبي .

١٠ – جبل علي منطقة تبعد ٣٠ كم عن وسط مدينة دبي باتجاه الغرب نحو العاصمة مدينة أبوظبي.

١١ – شركة أبوظبي للعمليات البترولية البرية(أدكو)، النفط حلم تحقق، إصدار خاص بمناسبة مرور ٥٠ سنة على توقيع أول اتفاقية لامتيازات النفط عام ١٩٣٩م، أبوظبي، ١٩٨٩م، ص١٤–١٥.

١٢ – بدر الدين الخصوصي: دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٨م، ص٢٧٨.

١٣ – المرجع نفسه، ص٢٨٧

١٤ – المرجع نفسه، ص٢٨٧

١٥ – طالب محمد وهيم: التنافس البريطاني الأمريكي على نفط الخليجالعربي وموقف

العرب في الخليج منه، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٢م، ص ٣٢٢.

١٦ – بدر الدين الخصوصي، مرجع سابق، ص٢٨٨.

١٧ – جمال زكريا قاسم: الخليج العربي: دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥–١٩٧١، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٧٨، ص١٨٦.

١٨ – فاطمة الصايغ: الوكيل الوطني ودوره في صنع القرار البريطاني ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، إبريل١٩٩٣، ص١١٧.

19 - Colonel Tom Walcot, The Trucial Oman Scouts 1955 to 1971, Asian Affairs, Vol.XXX11, no. 1, March 2006, p.18.

٢٠ – جمال زكريا قاسم: دولة البوسعيد في عمان وشرق أفريقيا منذ تأسيسها وحتى نهاية حكمها في زنجبار وبداية عهدها في عمان (١٧٤١– ١٩٧٠)، مركز زايد للتراث والتاريخ، العين، ٢٠٠٠، ص١٦٦.

٢١ – جمال زكرياقاسم: الخليج العربي، مرجع سابق، ص١٨٩.

٢٢ – سيف البدواوي: بريطانيا والخليج العربي، جريدة البيان، ٢٦/٣/٢٠٠٧، العدد٩٧٧٧ .

٢٣ – المرجع نفسه .

٢٤ – مقال بعنوان قصة النفط في أبوظبي .. الظروف والمعطيات، جريدة الاتحاد ٢٧/٢/٢٠١٤م، العدد ١٤١١٤.

٢٥ – انظر حول الوثيقة، ملحق رقم (١) المتضمن محتويات الوثيقة .

٢٦ – مايكل مورتون: حراس الشاطئ الذهبي .. تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة، الأرشيف الوطني، أبوظبي، ٢٠١٨م ، ص١٤٢.

٢٧ – مقال بعنوان قصة النفط في أبوظبي، جريدة الاتحاد، مرجع سابق.

٢٨ – فاطمة الصايغ: مقال بعنوان دبي.. البدايات والتحولات، جريدة البيان،١٩/١٠/٢٠٠٥م، العدد٩٢٥٤.

٢٩ – محمد الفارس: مقال بعنوان اتفاقيات مجحفة للسيطرة على نفط الإمارات، جريدة الخليج ٢٦/٤/٢٠٠٩م، العدد١١٠٨٧٥.

٣٠ – بعض المصادر ذكرتها بأنه تم توقيعها في ٢٢/ ٥/ ١٩٣٧م وبالتحديد في المراسلات التي حدثت بين المقيم السياسي في بوشهر إلى وزير الدولة لشؤون الهند لندن، وكانت هذه المراسلة قد تمت في ٢٥/٥/١٩٣٧، مختارات من أهم الوثائق البريطانية، تاريخ الامارات العربية المتحدة، مجلد ١.

٣١ – حاكم إمارة دبي (١٩١٢ – ١٩٥٨)، وقام بوضع اللبنات الأولى للعمران التجارة

في دبي .

٣٢ – انظر حول الاتفاقية، ملحق رقم (٢) المتضمن نصوص الاتفاقية.

٣٣ – انظر حول الاتفاقية، ملحق رقم (٣) المتضمن نصوص الاتفاقية.

٣٤ – ويعرف باسم سلطان الثاني بن صقر القاسمي ، حكم إمارة الشارقة من (١٩٢٤ – ١٩٥١) بعد والده الشيخ صقر بن خالد القاسمي .

٣٥ – حكم إمارة رأس الخيمة لمدة ٢٩ عامًا (١٩١٩ – ١٩٤٨) ، بعد أن تسلم الحكم من أخيه الشيخ محمد بن سالم القاسمي.

٣٦ – حكم إمارة عجمان من (١٩٢٨ – ١٩٨١)، وهو الحاكم التاسع للإمارة، ويعتبر مؤسس إمارة عجمان الحديثة، شارك في اجتماعات تكوين الاتحاد، وأصبحت عجمان جزء من دولة الإمارات العربية المتحدة، توفي عام ١٩٨١ وخلفه في الحكم ابنه الشيخ حميد بن راشد النعيمي.

٣٧ – حاكم إمارة أم القيوين ومؤسس نهضتها الحديثة، حكم الإمارة من (١٩٢٩ – ١٩٨١)، وفي عهده انضمت الإمارة إلى اتحاد الإمارات.

٣٨ – علي محمد راشد: مرجع سابق، ص١٩٥–١٩٧.

٣٩ – محمد الفارس: جريدة الخليج، مرجع سابق، العدد ١١٠٨٧٥

٤٠ – محمد الفارس: صفحات من تاريخ الإمارات .. قراءة في الوثائق البريطانية، الأهلية للنشر والتوزيع، عمّان، ط١، ٢٠١٤م، ص ٣٥١.

٤١ – انظر حول الاتفاقية، ملحق رقم (٤) المتضمن نصوص الاتفاقية.

٤٢ – صلاح العقاد: التيارات السياسية في الخليج العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٣م، ص٣١٤.

٤٣ – محمد الفارس: الأوضاع الاقتصادية، مرجع سابق ، ص٢٤٤.

٤٤ – السير ويليام فاول، مقيم سياسي بريطاني في الخليج بالنيابة (١٩٢٧ – ١٩٢٨) ، مهمته الحفاظ على درجات متفاوتة من السيطرة السياسية والاقتصادية لصالح بريطانيا على دول الخليج.

٤٥ – انظر رسالة فاول إلى وزير الدولة لشؤون الهند رقم ٤٧٣ في ١٩٣٧/٥/٢٥م، تاريخ الإمارات العربية المتحدة، مختارات من أهم الوثائق البريطانية، المجلد الأول، ص٥٤١.

٤٦ – روزماري زحلان: "الوحدة والحكم البريطاني، حالة دولة الإمارات العربية المتحدة" في: التجارب الوحدوية العربية المعاصرة، تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز

دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٦م، ط٣، ص١٢٣-١٢٤.

٤٧ – محمد الفارس:الأوضاع الاقتصادية، مرجع سابق، ص١٣٥.

٤٨ – المرجع نفسه، ص٢٢٥ .

٤٩ – عبدالعزيز عبدالغني إبراهيم: مرجع سابق، ص٢٣٢-٢٣٤.

٥٠ – مايكل مورتون: خليج النفط، مرجع سابق، ص٣٩.

٥١ – انظر حول الاتفاقية، ملحق رقم (٥ – ٦) المتضمن خريطة الحدود الداخلية لإمارات الساحل، وحدودها مع دول الجوار.

٥٢ – جريدة الاتحاد، العدد ١٤١١٤ الموافق ٢٠١٤/٢/٢٧م.

٥٣ – الفارس: الأوضاع الاقتصادية، مرجع سابق، ص١٣٣.

٥٤ – روزماري زحلان: مرجع سابق، ص١٣٠.

٥٥ – انظر حول الاتفاقية، ملحق رقم (٦) المتضمن الحدود الداخلية لإمارات الساحل.

٥٦ – مورتون:حراس الشاطئ الذهبي، مرجع سابق، ص١٣٦.

٥٧ – المرجع نفسه، ص١١٢.

٥٨ – طالب محمد وهيم: مرجع سابق، ص٣٧٥.

٥٩ – عبدالعزيز عبدالغني إبراهيم: مرجع سابق، ص ٢٣٤ – ٢٣٦.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا: الوثائق:

١ – وثيقة توضح قلق شركة بتروليوم المحدودة من حدود الامتياز البحري لشركة دبي العاملة في المناطق البحرية.
المصدر الأرشيف الرقمي للخليج العربي – أبوظبي – رقم الوثيقة FO 371/174726
٢ – اتفاقية امتياز النفط بين الشيخ سعيد بن مكتوم آل مكتوم حاكم دبي وشركة الامتيازات النفطية عام ١٩٣٧م.
المصدر: كتاب الأوضاع الاقتصادية في إمارات الساحل للدكتور محمد الفارس.
٣ – الاتفاقية بين الشيخ شخبوط بن سلطان آل نهيان وشركة تطوير النفط في ١٩٣٩/١/١١م.
المصدر: كتاب الأوضاع الاقتصادية في إمارات الساحل للدكتور محمد الفارس.
٤ – امتيازات أبوظبي النفطية ١٩٦٧ م ، المصدر أرشيف الخليج العربي الرقمي – أبوظبي. FCO 8/889
لائحة (تعديل) ضريبة الدخل في أبوظبي، لعام ١٩٦٦، والمعدلة فيما يتعلق بالعائدات النفطية .
٥ – محاولات لتحديد موقع الحدود المتنازع عليها، بما في ذلك: الحدود بين أبوظبي وعُمان – المصدر الأرشيف الرقمي للخليج العربي – أبوظبي رقم الوثيقة FO 371/132797
٦ – الخريطة التي رسمها جوليان ووكر لتحديد الحدود الداخلية للإمارات .
المصدر: كتاب الأوضاع الاقتصادية في إمارات الساحل للدكتور محمد الفارس.

ثانيًا: المراجع العربية:

١ – بدر الدين الخصوصي: دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٨م.

٢ – جمال زكريا قاسم: الخليج العربي: دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥–١٩٧١، دار البحوث العلمية، الكويت، ,١٩٧٨

٣ – جمال زكريا قاسم: دولة البوسعيد في عمان وشرق أفريقيا منذ تأسيسها وحتى نهاية حكمها في زنجبار وبداية عهدها في عمان (١٧٤١–١٩٧٠)، مركز زايد للتراث والتاريخ، العين، ,٢٠٠٠

٤ – روزماري زحلان: "الوحدة والحكم البريطاني، حالة دولة الإمارات العربية المتحدة" في: التجارب الوحدوية العربية المعاصرة، تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٣، ١٩٨٦م.

٥ – صلاح العقاد: التيارات السياسية في الخليج العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٣م.

٦ – طالب محمد وهيم: التنافس البريطاني الأمريكي على نفط الخليج العربي وموقف العرب في الخليج منه، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٢م.

٧ – عبدالعزيز عبدالغني إبراهيم: أبوظبي توحيد الإمارة وقيام الاتحاد، مركز الوثائق والبحوث، أبوظبي، ٢٠٠٤م.

٨ – علي محمد راشد: الاتفاقيات السياسية والاقتصادية التي عقدت بين إمارات ساحل عمان وبريطانيا ١٨٠٦ – ١٩٧١، مركز الدراسات والوثائق، رأس الخيمة، ,٢٠١٠

٩ – محمد الفارس: الأوضاع الاقتصادية في إمارات الساحل (دولة الإمارات العربية المتحدة حاليًا) ١٨٦٢–١٩٦٥، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ٢٠٠٠م.

١٠ – مايكل مورتون: حراس الشاطئ الذهبي .. تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة، الأرشيف الوطني، أبوظبي، ٢٠١٨م.

١١ – مايكل كوينتن مورتون: خليج النفط، الأرشيف الوطني، أبوظبي.

١٢ – محمد الفارس: صفحات من تاريخ الإمارات .. قراءة في الوثائق البريطانية، الأهلية للنشر والتوزيع، عمّان، ط١، ٢٠١٤م.

ثالثًا: المراجع الأجنبية:

1 - Vol.xxx11, no.1, March Colonel Tom Walcot, The Trucial Oman Scouts 1955 to 1971, Asian Affairs, 2006, p. 18.

رابعًا: المقالات:

١ – سيف البدواوي: بريطانيا والخليج العربي، جريدة البيان، ٢٦/٣/٢٠٠٧، العدد٩٧٧٧ .

٢– فاطمة الصايغ: مقال بعنوان دبي.. البدايات والتحولات، جريدة البيان، ١٩/١٠/٢٠٠٥م، العدد٩٢٥٤.

٣ – ـــــ : الوكيل الوطني ودوره في صنع القرار البريطاني ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، إبريل١٩٩٣.

٤ – مايكل مورتون: خيبة الأمل والاكتشاف .. الساحل المتصالح ١٩٤٥ – ١٩٧٤م، مجلة ليوا، العدد التاسع، يونيو ٢٠١٣.

٥ – محمد الفارس: مقال بعنوان اتفاقيات مجحفة للسيطرة على نفط الإمارات، جريدة الخليج ٢٦/٤/٢٠٠٩م، العدد١١٠٨٧٥.

٦ – شركة أبوظبي للعمليات البترولية البرية(أدكو)، النفط حلم تحقق، إصدار خاص بمناسبة مرور ٥٠ سنة على توقيع أول اتفاقية لامتيازات النفط عام ١٩٣٩م، أبوظبي، ١٩٨٩م.

٧ – قصة النفط في أبوظبي .. الظروف والمعطيات، جريدة الاتحاد ٢٧/٢/٢٠١٤م، العدد ١٤١١٤.